IDB.45/8/Add.2

Distr.: General
12 May 2017
Arabic
Original: English

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

مجلس التنمية الصناعية

الدورة الخامسة والأربعون

فيينا، ٢٧-٢٩ حزيران/يونيه ٢٠١٧

البند ٦ من جدول الأعمال المؤقَّت

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل والخطة الاستثمارية المتوسطة الأجل

الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ٢٠١٨-٢٠٢١

مقترحات شاملة من المدير العام

هذه الوثيقة مقدَّمة وفقاً لمقرَّر المؤتمر العام م ع-١٥/م-١٧، الذي طُلب فيه من المدير العام أن يقدِّم كل أربع سنوات إلى المجلس في السنة الثانية من فترة السنتين، عن طريق لجنة البرنامج والميزانية، اعتباراً من عام ٢٠١٥، مشروع إطار برنامجي متوسط الأجل مدَّته أربع سنوات، بمراعاة إعلان ليما: نحو تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة (م ع-١٥/ق-١). ويراعي هذا الإطار البرنامجي المتوسط الأجل أيضاً توصيات الوثيقة الختامية للفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها، وعنوانها "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية" (IDB.41/24).

وتقدِّم هذه الوثيقة معلومات محدَّثة عن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩، الذي اعتمده المؤتمر العام في دورته السادسة عشرة (م ع-١٦/ق-١)، وتستند إلى ذلك الإطار. وامتثالاً لمقرَّر المجلس م ت ص-٤٤/م-١٠، يحل تحديثٌ كامل، يتضمن تمديداً للأفق الزمني حتى عام ٢٠٢١، محل استعراض منتصف المدة المزمع للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. وفي حين تظل العناصر الواردة في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل السابق سارية عموماً، يراعي الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ أيضاً التطورات الجديدة العديدة داخل اليونيدو وحولها منذ بداية دورة التخطيط السابقة. ويتضمن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ هذه التطورات ويضعها في سياقها ضمن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، سواء من حيث تنفيذها أو متابعتها واستعراضها.

لدواعي التوفير، لم تُطبَع هذه الوثيقة. لذا، يرجى من أعضاء الوفود التكرُّم بإحضار نسخهم من الوثائق إلى الاجتماعات.

الرجاء إعادة استعمال الورق

300517 300517 V.17-03141 (A)

وإضافةً إلى ذلك، فقد كان التمديد حتى فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ مطلوباً لإتاحة مواءمة دورة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل مع استعراض السياسات الشامل الذي يجرى كل أربع سنوات للأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية، وخصوصاً في ضوء قرار الجمعية العامة ٢٤٣/٧١، المعتمد في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦، الذي يقدم مبادئ توجيهية من أجل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويمثِّل استمراراً للأعمال التي نصت عليها القرارات السابقة المتعلقة باستعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات صوب ضمان فعالية منظومة الأمم المتحدة الإنمائية وكفاءتها واتساقها.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
ألف- الرؤية ونظرية التغيير في إطار التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة	١-١٢	٤
باء- سياق مؤسسي وإنمائي متغير	١٣-٢٩	٦
باء-١- سياق إنمائي متغير	١٤-٢٢	٧
باء-٢- بيئة مؤسسية جديدة	٢٣-٢٩	١٠
جيم- إطار متكامل للبرامج والإدارة والنتائج	٣٠-٩١	١٣
جيم-١- الإطار البرنامجي	٤٠-٦٧	١٦
جيم-١-١ الأولويات الاستراتيجية	٤٠-٦١	١٦
جيم-١-١-١ تعميم الرخاء	٤١-٤٦	١٧
جيم-١-١-٢ النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية	٤٧-٥١	١٨
جيم-١-١-٣ الحفاظ على البيئة	٥٢-٥٧	٢٠
جيم-١-١-٤ تعزيز المعارف والمؤسسات	٥٨-٦١	٢١
جيم-١-٢- الوظائف الأساسية لليونيدو	٦٢-٦٧	٢٢
جيم-٢- الإطار الإداري	٦٨-٨٤	٢٥
جيم-٢-١ الإدارة القائمة على النتائج	٧١-٧٢	٢٥
جيم-٢-٢ تنمية الشراكات	٧٣-٧٥	٢٦
جيم-٢-٣ إدارة الموارد البشرية	٧٦	٢٦
جيم-٢-٤ إدارة العمليات الميدانية	٧٧-٧٨	٢٧
جيم-٢-٥ الإدارة العملياتية	٧٩-٨٠	٢٨
جيم-٢-٦ الإدارة المالية	٨١-٨٢	٢٨
جيم-٢-٧ إدارة المعارف	٨٣-٨٤	٢٩
جيم-٣- الإطار المتكامل للنتائج والأداء	٨٥-٩١	٢٩
دال- الإطار الميزني	٩٢-٩٤	٣٢
هاء- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه	٩٥	٣٢

ألف- الرؤية ونظرية التغيير في إطار التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة

١- يوفر الإطار البرنامجي المتوسط الأجل إرشادات استراتيجية للأنشطة البرنامجية لمنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) خلال السنوات الأربع القادمة لإنجاز ولايتها المتمثلة في دعم البلدان في تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة. ويجسد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ أيضاً الرؤية الطويلة الأجل للدول الأعضاء في اليونيدو، كما وردت في إعلان ليما لعام ٢٠١٣، أي "القضاء على الفقر من خلال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة".[(١)]

٢- كما يحدِّد إعلان ليما القنوات الرئيسية التي تسهم من خلالها التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في هذه الرؤية: زيادة الإنتاجية وإيجاد فرص العمل والدخل؛ وإتاحة الفرص للإدماج الاجتماعي، بما يشمل النساء والشباب؛ والاستدامة البيئية للإنتاج الصناعي.

٣- وهذه الرؤية من أجل اليونيدو تؤكدها وتطوِّرها الولاية العالمية المُسنَدة بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠[(٢)] التي تعترف بالتصنيع الشامل للجميع والمستدام بوصفه محرِّكاً رئيسيًّا للتنمية المستدامة، وخصوصاً، وإن لم يكن حصراً، من خلال الهدف ٩ من أهداف التنمية المستدامة، وهو: "إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار". وقد شدَّدت الدول الأعضاء في عدة مناسبات، منها مقرَّر المجلس م ت ص-٤٤/م-٨، على صلة اليونيدو فيما يتعلق بكامل مجموعة أهداف التنمية المستدامة، وعلى دورها "في تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بطريقة متكاملة".

٤- وقد برز هذا الزخم المتجدد لصالح التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في سياق بيئة اقتصادية متقلبة، ومشهد اقتصادي عالمي يتسم بالتغير السريع، واستمرار الفقر، والأزمات الإنسانية، وعدم الكفاية المزمنة لتدفقات الموارد المقدمة بشروط ميسَّرة من أجل التعاون الإنمائي، وتزايد تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي نحو بعض البلدان النامية، وكذلك التطورات المؤسسية والاجتماعية والاقتصادية الأخرى التي تؤثر تأثيراً مباشراً أو غير مباشر في عمل اليونيدو وولايتها.

٥- ومنذ اعتماد إعلان ليما وخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بذلت اليونيدو جهوداً كبيرة ومتواصلة لضمان التنفيذ الفعال لولايتها والوفاء بمهمتها المتمثلة في دعم الدول الأعضاء في التقدم صوب هذه الأهداف العالمية. ومما عزز هذه العملية الاستعراض المنهجي لهيكل وظائف المنظمة وخدماتها وأداء تلك الوظائف والخدمات وآليات الإبلاغ عنها، وذلك لزيادة أهميتها وتأثيرها وفاعليتها وكفاءتها. وفي هذا السياق، فإنَّ هذه الوثيقة تتضمن تحديثاً للإطار البرنامجي المتوسط الأجل، وتمثِّل الأساس الذي يستند إليه الهيكل البرنامجي الخاص باليونيدو، وكذلك تخطيط وإدارة برامج وأنشطة اليونيدو للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

---

(١) الفقرة ٤ من إعلان ليما لعام ٢٠١٣.

(٢) تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، A/RES/70/1.

٦- وللإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ هدف مزدوج هو التكامل وتوسيع النطاق. ويقرُّ الإطار البرنامجي بأنَّ اليونيدو تحقق النتائج الإنمائية من خلال مزيج من وظائفها وخدماتها التكميلية. فمن ناحية، يوفر الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ إطاراً برنامجيًّا من أجل تكامل المهام الأربع للمنظمة، وهي: '١' التعاون التقني؛ '٢' الوظائف التحليلية والبحثية وخدمات المشورة السياساتية؛ '٣' الوظائف المعيارية والأنشطة المتعلقة بالمعايير؛ '٤' عقد الاجتماعات وإقامة الشراكات من أجل الاستثمار الكبير الحجم ونقل المعارف والتكنولوجيا وبناء الشبكات والتعاون الصناعي. ومن ناحية أخرى، فهو يعطي الأولوية لزيادة الأثر الإنمائي لعمل اليونيدو، مدعوماً بزيادة قدرة المنظمة على الإبلاغ عن النتائج.

٧- ولتحقيق الهدف المذكور أعلاه، يدمج الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ لأول مرة جميع مستويات أداء المنظمة ونتائجها الإنمائية، بدءاً بإدارة عملياتها الداخلية وانتهاءً بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة. كما أنه يطوِّر إطار الإدارة القائمة على النتائج لدى اليونيدو من خلال إرساء صلة مباشرة بين الإطار البرنامجي المتوسط الأجل وكل مستوى من مستويات الإطار المتكامل للنتائج والأداء. وعليه، فقد صمم الإطار البرنامجي المتوسط الأجل على نحو يجسد نظرية اليونيدو للتغيير القائمة على التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة كما هي معروضة بيانيًّا في الشكل ١ (انظر الصفحة ١٤).

٨- ويتضمن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل إشارةً صريحة إلى إطار أهداف التنمية المستدامة في المستوى الأول من الإطار المتكامل للنتائج والأداء. ويتسق الإطار البرنامجي للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ مع المستويين الثاني والثالث من الإطار المتكامل للنتائج والأداء، ويقدِّم أربع أولويات استراتيجية. وتُحدَّد هذه الأولويات باعتبارها مجالات تركيز العمل لتحقيق النتائج الإنمائية للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وهناك ثلاث أولويات استراتيجية، تمثل ثلاثة أبعاد للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، مستمرة من الإطار البرنامجي السابق، وهي: '١' تعميم الرخاء، '٢' النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية، '٣' الحفاظ على البيئة. ويتضمن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ أولوية استراتيجية جديدة، وهي: '٤' تعزيز المعارف والمؤسسات. وتجسد هذه الأولوية الاستراتيجية الجديدة الخدمات التمهيدية والنهائية التي تقدمها اليونيدو على نطاق مهامها الأساسية لدعم دولها الأعضاء في تعزيز قاعدتها المعرفية وقدراتها المؤسسية لتحقيق مستويات أعلى من التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ومن هذا المنطلق، فإنَّ الأولوية الجديدة تتيح إدماج مهام اليونيدو وتفعيل النُّهج المواضيعية للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ويُستكمل الإطار البرنامجي في المستوى الثالث من خلال المهام الأساسية الأربع للمنظمة المنبثقة من إعلان ليما ويرد وصفها في الفقرة ٦. ويتسق الإطار الإداري للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ مع المستوى الرابع للإطار المتكامل للنتائج والأداء، وينسجم مع الإدارة الناجعة والفعالة لعمليات اليونيدو الداخلية.

٩- وتتسق هذه الأحكام تماماً مع متطلبات دستور اليونيدو وإعلان ليما. كما أنها تقرُّ بتزايد الطلب على خدمات اليونيدو التكميلية في المرحلة التمهيدية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف

التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها. وتجسد هذه الأحكام أيضاً الأعمال التي تضطلع بها المنظمة في مجال العلاقات الخارجية تجاه الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والجهات صاحبة المصلحة. وعليه، فإنَّ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل يفسح المجال، ضمن الإطار الميزاني المتوقع على مدى فترته التخطيطية، للمنظمة كي "تقوم بالدور المركزي في استعراض وتدعيم وتنسيق جميع أنشطة منظومة الأمم المتحدة في ميدان التنمية الصناعية"،[٣] تمشياً مع ولايتها المنصوص عليها في دستورها.

١٠- وتولي تلك الأحكام أيضاً الاعتبار الواجب للتوصيات الأولية الواردة في تقرير وحدة التفتيش المشتركة، المعنون "استعراض التنظيم والإدارة في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" (JIU/REP/2017/1 وIDB.45/14/Add.1)، والتقييم الاستراتيجي المستقل المعنون "تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الموسَّع لليونيدو عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣"، والتوصيات الواردة في التقييم المواضيعي المستقل المعنون "شراكات اليونيدو مع الجهات المانحة"، الذي أجراه مكتب التقييم المستقل التابع لليونيدو.

١١- ويواصل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ التركيز على الشراكات بوصفها عنصراً رئيسيًّا في نهج اليونيدو التنفيذي بهدف تعظيم أثر المنظمة الإنمائي. وتظل تقوية الشراكات الاستراتيجية مع مجموعة متنوعة من الجهات الفاعلة في مجال التنمية، بما في ذلك الحكومات ومؤسسات التمويل الإنمائي والقطاع الخاص وكيانات الأمم المتحدة والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، حاسمة الأهمية من أجل حشد الموارد المالية والتكنولوجية اللازمة لبناء آلية تنفيذية للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة تتسم بصلابتها وبعائديتها لفرادى البلدان. وسيظل هذا النهج، الذي يجسده نموذج برنامج الشراكات القُطرية، في صلب توفير خدمات اليونيدو في السنوات المقبلة، وسوف يشكل نسبة متزايدة من أنشطتها على الصعيد الوطني والإقليمي والعالمي.

١٢- وأخيراً، يصون الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ التزام المنظمة القوي بمبادئ الإدارة القائمة على النتائج وتركيزها على تحسين قدرتها على الإبلاغ عن النتائج. ومن ثم فإنَّ هذه الوثيقة تقدِّم إطاراً من أجل مواصلة تطوير الإطار المتكامل للنتائج والأداء، المستحدَث في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. وسوف يتواصل تطوير وصقل مؤشرات الإطار المتكامل للنتائج والأداء من خلال فرقة عمل مخصَّصة على نطاق المنظمة باعتماد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ بما يجسد تغيراتها البرنامجية بالكامل ويحقق أعلى مستوى من المساءلة والشفافية والفعالية من حيث التكلفة.

باء- سياق مؤسسي وإنمائي متغير

١٣- يراعي الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ التطورات السريعة التغير والسياق المؤسسي لليونيدو. ولا يزال تقدُّم الدول الأعضاء نحو التنمية الصناعية الشاملة للجميع

(٣) دستور منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، الديباجة.

والمستدامة يواجه تحديات مهمة، مما قد يعرقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية المرتبطة بذلك. وفي الوقت نفسه، قد تجلب الحقائق العالمية الجديدة فرصاً للبلدان. كما تقدِّم التطورات الأخيرة التي طرأت على هيكل الأمم المتحدة المتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة ومتابعتها واستعراضها تحديات وفرصاً جديدة بالنسبة إلى المنظمة. وتشمل هذه الفرص والتحديات الزخم السياسي المتواصل من أجل التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وفرصاً جديدة للتآزر وإقامة الشراكات، وزيادة متطلبات التنسيق، والدور المتزايد الأهمية لتحليل السياسات والإحصاءات الصناعية على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ويقدم هذا القسم لمحة عامة عن هذه التطورات الجديدة، ويسلط الضوء على أدوار اليونيدو ومسؤولياتها المتنامية.

باء-١- سياق إنمائي متغير

١٤- يمكن ملاحظة عدة اتجاهات في التنمية العالمية تتصل بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل وتشكل تحديات وفرصاً في آن واحد بالنسبة إلى التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وتشمل تلك الاتجاهات تغيرات في نمو التصنيع وقيمته المضافة، وانتشار الفقر وعدم المساواة، وتزايد عولمة الأسواق، وتزايد التدهور البيئي، وظهور ثورة صناعية جديدة، وإرساء هيكل متطور لتمويل التنمية، وإقامة الشراكات المبتكَرة، والمساواة بين الجنسين، وتمكين المرأة. وتناقش الفقرات التالية هذه الاتجاهات، وتشير إلى أولويات اليونيدو ذات الصلة أثناء هذه الفترة للإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

١٥- وقد شهدت وتيرة **نمو التصنيع العالمي** تراجعاً مستمرًّا في السنوات الأخيرة. فقد تراجع نمو التصنيع العالمي السنوي من ٢,٨ في المائة في عام ٢٠١٥ إلى ٢,٦ في المائة في عام ٢٠١٦. وفي الوقت نفسه، نظراً لانخفاض النمو الاقتصادي، فإنَّ حصة أقل البلدان نموًّا من القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، أقل بكثير مما هي عليه لدى الاقتصادات النامية والاقتصادات الصناعية الناشئة. ويستدعي تراجع وتيرة نمو التصنيع وتدنِّي حصص القيمة المضافة الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي وضع استراتيجيات صناعية محددة الأهداف يكون من شأنها تعزيز التنافسية وفي الوقت نفسه تحسين ظروف الإنتاج والتجارة. وثمة حاجة إلى النهوض بالنظم التعليمية التي توفر التدريب في المعارف والمهارات وتجسِّد الحقائق الجديدة. وتوجد حاجة أيضاً إلى تحسين القدرات الإحصائية في البلدان النامية وأقل البلدان نموًّا بشأن أمور منها الأثر البيئي والاجتماعي لقطاع التصنيع. وعند تنفيذ هذا الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ستظل نُهُج إقامة الشراكات من أجل تبادل المعارف واستخلاص البيانات وتنمية القدرات والنهوض بالاستثمار محوريةً بالنسبة إلى اليونيدو.

١٦- ويُعتبر القضاء على **الفقر** أحد الأهداف الرئيسية لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ويُقَرُّ به صراحةً في الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة. وقد تم بالفعل إحراز إنجازات مهمة في هذا الصدد، إلاَّ أنَّ الفقر والجوع لا يزالان من بين أكبر التحديات العالمية. ففي عام ٢٠١٣، كان هناك ٧٦٦ مليون شخص في العالم يعيشون تحت خط الفقر الدولي. وفي الفترة ما بين عاميْ ٢٠١٣ و٢٠١٥، كان نحو ٧٩٥ مليون شخص يعانون من سوء التغذية. وإضافة إلى ذلك،

لا تزال هناك فروق على صعيد التقدم نحو القضاء على الفقر عبر المناطق وعلى نطاق شرائح المجتمع. ومناطق العالم التي حققت أكبر قدر من التقدم في الحد من الفقر والجوع هي أيضاً المناطق التي تبدي الاتجاهات الأكثر دينامية في التصنيع. ولذلك، يواصل هذا الإطار البرنامجي المتوسط الأجل التركيز على تحقيق أنماط أكثر شمولاً للتنمية الصناعية من أجل الحد من الفقر. وسوف تسهم اليونيدو في إزالة العقبات التي تعيق تنظيم المشاريع المحلية. وستعمل أيضاً على تعزيز قدرات تنظيم المشاريع وتوفير فرص الوصول إلى المعلومات والتمويل والدراية التقنية وأسواق التصدير.

١٧- ومن الممكن أن تكون الأسواق **والتجارة المعولمتان** مفيدتين بالنسبة إلى البلدان من جميع مستويات الدخل، من خلال طرح سلع جديدة، وتشجيع الأنشطة الإنتاجية، والابتكار، وزيادة حجم الاستخدام وتنويعه. بيد أنه كي يتاح جني المنافع الكاملة لعولمة الأسواق، تحتاج البلدان النامية إلى بناء البنى التحتية المادية والمؤسسية، وإيجاد القيمة المضافة، وتنويع الإنتاج، وبناء القدرات، في الوقت الذي تسعى فيه البلدان المتوسطة الدخل إلى الفكاك من مصيدة الدخل المتوسط. وفي هذا السياق، يواصل القطاع الخاص الاضطلاع بأدوار مهمة، منها بوصفه مصدراً للابتكار والنمو، وكمشارك في الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وعلاوة على ذلك، ستكون لهيكل الحوكمة العالمية أهميته في التصدي للاختلالات المحتملة في الأسواق وللإخفاقات في مجال التنظيم الرقابي.

١٨- ولا يزال **التدهور البيئي**، وبخاصة فيما يتعلق بتغير المناخ، يمثل مسألة عالمية رئيسية أخرى. وهناك حاجة إلى التحول نحو اقتصادات خضراء بحيث يقل الاعتماد على أنماط التصنيع القائمة على الاستخدام المكثف للموارد. بيد أنَّ هناك العديد من الحواجز التي تقف أمام تحقيق هذا التحول. وتشمل هذه الحواجز نقص الوعي بالآثار البيئية، وعدم كفاية الأطر التنظيمية، وعدم كفاية الاستثمار في التكنولوجيات الجديدة في العديد من البلدان. ويمكن للمبادرات الدولية، بما فيها آلية تيسير التكنولوجيا، أن تساعد على إزالة هذه الحواجز وتوفير الحوافز للتوسع في استخدام التكنولوجيات السليمة بيئيًّا. ويمكن للاتفاقات المتعددة الأطراف أن تجمع البلدان معاً لبناء توافق حول القواعد والمعايير. ويواصل هذا الإطار البرنامجي المتوسط الأجل منح الأولوية لجهود اليونيدو الرامية إلى الإسهام في هذه المساعي. وستدعم المنظمة دولها الأعضاء في اعتماد التكنولوجيات التي تتسم بالكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج النظيف. وستدعم اليونيدو أيضاً تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة والبيئة والاتفاقات المتعددة الأطراف الأخرى.

١٩- وقد تطور **هيكل تمويل التنمية** بسرعة خلال العقد الماضي. فإضافة إلى المساعدة الإنمائية الرسمية الأكثر تقليدية، أخذت أهمية تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والتحويلات المالية والمنح المقدَّمة من المؤسسات الخاصة والتبرعات المقدَّمة من المنظمات غير الحكومية والأفراد في التزايد. وعلاوة على ذلك، يقدم الشركاء الجدد في التنمية مساهمة متزايدة خارج نطاق لجنة المساعدة الإنمائية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. كما تولي البلدان النامية اهتماماً متزايداً لحشد الموارد المحلية. ولهذا الهيكل المتغير للتمويل الإنمائي آثار متنوعة. فهو يهيئ فرصاً جديدة للبلدان النامية للحصول على المزيد من الأموال لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. بيد أنَّ الهيكل الناشئ يطرح أيضاً تحديات ومخاطر جديدة من حيث إدارة تلك التدفقات

الرأسمالية. وللاستفادة من هيكل التمويل الإنمائي الأكثر تنوعاً، توجد ضرورة لتضافر جهود أصحاب المصلحة. ويمكن أن يكون نهج الشراكة الذي تعتمده اليونيدو لحشد الاستثمارات من أجل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة نموذجاً مفيداً يثبت فعالية هذا النوع الجديد من التمويل من أجل التنمية.

٢٠- وتجلب **الثورة الصناعية الجديدة**، التي كثيراً ما يشار إليها أيضاً بالثورة الصناعية الرابعة، التقدم التكنولوجي في التحكم الآلي والحوسبة السحابية والذكاء الاصطناعي والاتصالات المتنقلة. ويُتوقع أن يؤثر هذا التقدم في الإنتاج على نطاق جميع القطاعات، وكذلك في النمو الاقتصادي والنماذج التجارية والتوظيف والاستدامة. بيد أنَّ الثورة الصناعية الجديدة لا تزال هامشية في أنحاء كثيرة من العالم. وسوف يعتمد نجاحها العالمي على قدرة مرافق التصنيع والإنتاج الوطنية على طرح سلع جديدة وتقديم الخدمات، وإيجاد فرص العمل والثروة على المستوى الرسمي، واستكشاف قنوات واستراتيجيات جديدة، وتعزيز تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار. وستواصل اليونيدو توسيع نطاق مشاركتها في الثورة الصناعية الجديدة والتواصل مع الشركاء في الأعمال المتصلة بوضع السياسات والمعايير والتعاون التقني لتيسير نقل التكنولوجيات والممارسات الفضلى إلى دولها الأعضاء.

٢١- ومما له أهمية حيوية أيضاً بالنسبة إلى تحقيق التنمية المستدامة تهيئة بيئة مؤاتية من أجل **الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين**. ويتزايد التعاون بين الحكومات والمنشآت التجارية لضمان أن تُترجم الأرباح التجارية إلى نمو اقتصادي مستدام وشامل للجميع. ويمكن للشراكات أيضاً أن تروِّج النماذج التجارية المبتكرة التي تستجيب للأولويات التجارية مع الإسهام في الأهداف الإنمائية. ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يجب أن تقوم هذه الشراكات على الثقة المتبادلة والقيم والأهداف المشتركة. وسوف يواصل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ منح الأولوية لنماذج شراكة اليونيدو لتحقيق المزيد من النتائج الإنمائية.

٢٢- وأخيراً، تظل **المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة** مسألتين مهمتين في جميع البلدان، بغض النظر عن مستويات دخلها. فالمرأة لا تزال تدير عدداً أقل من الشركات مقارنةً بالرجل، وغالباً ما تُجبَر على الانخراط في الأعمال التجارية في قطاعات أقل ربحية، وتتلقى أجراً أقل بكثير من زملائها من الذكور. وتفرض هذه الفجوة بين الجنسين تكاليف حقيقية على المجتمع. ولا تؤثِّر المساواة بين الجنسين تأثيراً إيجابيًّا على النمو الاقتصادي فحسب، بل لها أيضاً آثار مفيدة ومهمة على التماسك الاجتماعي وحماية البيئة. وعلى الرغم من ذلك، ما زالت المرأة تكافح من أجل تبوُّء المكانة التي تستحقها في الحياتين الاقتصادية والسياسية في العديد من البلدان. فعندما تشارك المرأة بدرجة أقل في ريادة الأعمال، تخسر الاقتصادات فوائد يمكن أن تتحقق من خلال المنتجات والخدمات الجديدة والإيرادات الإضافية وفرص العمل الجديدة. وهذا يؤكد الحاجة الملحَّة إلى الضغط من أجل تحقيق المساواة بين الجنسين والتمكين الاقتصادي للمرأة، وهو ما سيظل يشكل أولوية رئيسية لإطار اليونيدو الاستراتيجي للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

باء-٢- بيئة مؤسسية جديدة

٢٣- وُضع الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ بافتراض أن تعتمد الجمعية العامة أهداف التنمية المستدامة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. وأتاح هذا الافتراض الصائب لليونيدو مواءمة إطارها الاستراتيجي مع أهداف التنمية المستدامة قَبل اعتمادها رسميًّا. بيد أنَّ هناك أجزاء من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لم توضع في صيغتها النهائية إلاَّ بعد بدء نفاذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩. ويقدِّم هذا القسم من الإطار البرنامجي المتوسط الأجل لمحة عامة عن التطورات الجديدة فيما يتعلق بأهداف التنمية المستدامة، ويشير إلى مشاركات مؤسسية أخرى لليونيدو لها تأثير على الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١.

٢٤- ومن أجل رصد التقدُّم المحرز بشأن **خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠**، أُرسي هيكل من أجل **المتابعة والاستعراض** على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وفي هذا السياق، دُعيت الهيئات والمحافل الحكومية الدولية إلى تقديم استعراضات مواضيعية عالمية للتقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى.(٤) وستواصل اليونيدو تقديم الدعم إلى مجلس التنمية الصناعية في إعداد المساهمات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. كما ستواصل المنظمة الإسهام في الاستعراضات الإقليمية لأهداف التنمية المستدامة، وتقديم المشورة السياساتية وأشكال الدعم الأخرى إلى دولها الأعضاء، أيضاً في سياق استعراضاتها الوطنية الطوعية المقدَّمة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ولقياس التقدم المحرز بشأن أهداف التنمية المستدامة، فإنَّ اليونيدو هي القيِّم على ستة مؤشرات متصلة بالصناعة في إطار الهدف ٩ (٩-٢-١ و٩-٢-٢ و٩-٣-١ و٩-٣-٢ و٩-٤-١ و٩-ب-١)، وذلك بالتنسيق مع اللجنة الإحصائية للأمم المتحدة. وتدعم المنظمة أيضاً جهود مكاتب الإحصاء الوطنية الرامية إلى تنفيذ مؤشرات أهداف التنمية المستدامة، وتدعم بوجه خاص، بموجب هذا الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، بناء القدرات الوطنية بشأن الإحصاءات الصناعية للبلدان النامية. كما تشارك اليونيدو بنشاط في آلية تيسير التكنولوجيا.(٥)

٢٥- وتتأثر اليونيدو، بوصفها عضواً في منظومة الأمم المتحدة، بشكل مباشر أو غير مباشر بالمقرَّرات والقرارات الأوسع التي تُعتمد في الأمم المتحدة. وتشمل هذه المقرَّرات والقرارات **الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات** لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها

(٤) المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على الصعيد العالمي بشكل متسق وناجع وشامل، الوثيقة A/70/684.

(٥) آلية تيسير التكنولوجيا عبارة عن تعاون بين جهات معنية متعددة، تشمل الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة وجهات أخرى، أُنشئت بموجب خطة عمل أديس أبابا من أجل دعم أهداف التنمية المستدامة. وهي تتألف من فريق عمل مشترك بين وكالات الأمم المتحدة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنتدى تعاوني متعدد أصحاب المصلحة معني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، ومنصة إلكترونية بشأن مبادرات العلم والتكنولوجيا والابتكار القائمة.

منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية. ويتضمَّن الاستعراض الشامل الأخير[٦] عناصر لها آثار مختلفة على أنشطة اليونيدو البرنامجية. فأولاً، كانت هناك حاجة لتمديد دورة التخطيط الخاصة بالإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٦-٢٠١٩ بحيث تشمل فترة السنتين ٢٠٢٠-٢٠٢١ حتى تكون متسقة اتساقاً كاملاً مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية.[٧] وثانياً، بحلول حزيران/يونيه ٢٠١٧، سيتعين على اليونيدو الإسهام في تقرير للأمين العام يحدِّد مهام وقدرات جميع كيانات الأمم المتحدة التي تضطلع بأنشطة دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وبحلول نهاية عام ٢٠١٧، ستقدم جميع الكيانات وثيقة استراتيجية تتضمن إجراءات ملموسة. وإضافة إلى ذلك، سيلزم مواءمة الميزانيات المتكاملة مع الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية وتعديل طريقة تقاسم تكاليف مكاتب منسقي الأمم المتحدة المقيمين في الميدان.

٢٦- وقد أدت متابعة واستعراض هيكل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، إلى جانب الأولويات المحددة في منظومة الأمم المتحدة، إلى **مواصلة زيادة الزخم من أجل التصنيع الشامل للجميع والمستدام**. وسوف تواصل اليونيدو مساعدة دولها الأعضاء في تنفيذ جدول أعمال التنمية الصناعية، وخصوصاً تنفيذ الهدف ٩ ("إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار"). وتنضم اليونيدو أيضاً إلى المزيد من الشراكات الاستراتيجية التي تكمِّل أنشطتها في مجال التعاون التقني وأعمالها المتعلقة بتقرير السياسات ووضع المعايير. ويتمثل أحد الجهود المحددة للنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في أفريقيا في إعلان الجمعية العامة الفترة ٢٠١٦-٢٠٢٥ **عقداً ثالثاً للتنمية الصناعية لأفريقيا**. ودُعيت اليونيدو إلى "أن تقوم بوضع برنامج العقد الثالث وتفعيله وتولي زمام تنفيذه"،[٨] من خلال زيادة مساعدتها التقنية إلى أفريقيا، وتعبئة الموارد اللازمة من أجل التنفيذ، وإقامة الشراكات مع الكيانات الأخرى ضمن منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وتتطلب الأنشطة اللازمة لتنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا اعتبارات استراتيجية وتشغيلية قد تكون لها آثار ميزنية وبرنامجية. وتُراعى هذه الاعتبارات في الأحكام الواردة في هذا الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ فيما يتعلق بتنفيذ العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

٢٧- وتشارك اليونيدو أيضاً في **محافل الحوكمة العالمية** الأخرى. وبناء على طلب الفريق العامل المعني بالتنمية التابع لمجموعة العشرين، أعدت اليونيدو تقريراً عن "التصنيع في أفريقيا وأقل البلدان نمواً. تعزيز النمو، وتوفير فرص العمل، وتشجيع شمول الجميع والاستدامة". ويتسق ذلك مع الأولويات المحددة في خطة عمل مجموعة العشرين لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠،

---

(٦) اعتُمد أحدث الاستعراضات الشاملة التي تجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٦ (A/RES/71/243).

(٧) طُلب ذلك في تقرير الأمين العام عن تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٦/٦٧ بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية (A/71/63-E/2016/8). وطلبته أيضاً الدول الأعضاء في اليونيدو في المقرَّر م ت ص-٤٤/م-١٠.

(٨) A/RES/70/293.

التي تدرج التصنيع باعتباره أحد المجالات ذات الأولوية فيما يتعلق بالأنشطة الإنمائية في إطار مجموعة العشرين. كما أسهمت اليونيدو في أعمال أخرى لمجموعة العشرين، مثل تحليل آثار التكنولوجيات الحديثة على نظم الإنتاج العالمية. وإضافةً إلى التعاون مع مجموعة العشرين، تعمل اليونيدو أيضاً مع البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا (مجموعة "بريكس") لدعم أنشطة المجموعة بشأن التنمية الصناعية.

٢٨- وتشارك اليونيدو أيضاً في التصدي للقضايا المستجدة الأخرى ذات الصلة بالتنمية العالمية. وأُقِرَّ بجهود اليونيدو الرامية إلى تعزيز الاعتماد على الذات والقدرة الاقتصادية على الصمود لدى الشعوب والمجتمعات المتأثرة بالأزمات باعتبارها إسهاماً مهمًّا في التنمية المستدامة في مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني.[٩] وستواصل اليونيدو عملها في مجال التعاون الإنمائي في فترة ما بعد الأزمة، مع كفالة التنسيق مع المؤسسات الأخرى. وشاركت اليونيدو أيضاً في الفريق العالمي المعني بالهجرة،[١٠] وهو منتدى مكوَّن من ٢١ وكالة وكياناً من منظومة الأمم المتحدة يعمل على ترويج القواعد المتعلقة بالهجرة الدولية. ويمكن لولاية اليونيدو المتمثلة في ترويج التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة أن تساعد على معالجة بعض أسباب النزوح البشري وزيادة القدرة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على الصمود أمام الكوارث الطبيعية وتلك التي هي من صنع الإنسان. وتُسلِّم اليونيدو بأهمية التحضر بالنسبة إلى التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وإمكانات المدن المستدامة كمراكز للابتكار والتصنيع ذي المستويات المنخفضة من انبعاثات الكربون والعمل المناخي. وكان انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) لعام ٢٠١٦ في كيتو بمثابة فرصة لمناقشة الروابط بين التصنيع والتحضر. وأسهمت اليونيدو، من خلال تواصلها مع فرقة عمل الأمم المتحدة المعنية بالموئل الثالث وأمانة الموئل الثالث، في صوغ الخطة الحضرية الجديدة.[١١] وستواصل اليونيدو توسيع شراكاتها في البيئات الحضرية، بما في ذلك إنشاء المجمعات الصناعية المراعية للبيئة والمدن المستدامة في دولها الأعضاء.

٢٩- وأخيراً، تبدي المؤسسات المالية الدولية اهتماماً متزايداً بالتعاون مع اليونيدو بشأن برامج التنمية الصناعية. ففي نهاية عام ٢٠١٦، أبرمت اليونيدو اتفاقاً مع البنك الدولي لتيسير توفير خبرات اليونيدو للحكومات التي تنفِّذ مشاريع استثمارية يموِّلها البنك الدولي. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الاتفاقات إلى تحسين قدرة اليونيدو على التوسع في ما تقدمه من مساعدات. وتماشياً مع الهدف الإداري للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، سوف تكثف اليونيدو أنشطتها مع هذه المؤسسات وغيرها من المؤسسات المشابهة أثناء فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل من أجل مواصلة زيادة النتائج الإنمائية لخدماتها.

(٩) عُقد مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في إسطنبول يوميْ ٢٣ و٢٤ أيار/مايو ٢٠١٦ لدعم الخطة المشتركة الجديدة بعنوان "خطة عمل من أجل الإنسانية" واتخاذ الإجراءات لمنع المعاناة البشرية والحد منها.

(١٠) للاطلاع على مزيد من المعلومات عن الفريق العالمي المعني بالهجرة، انظر الموقع الإلكتروني http://www.globalmigrationgroup.org/.

(١١) متاحة في الرابط http://nua.unhabitat.org/uploads/DraftOutcomeDocumentofHabitatIII_en.pdf.

جيم- إطار متكامل للبرامج والإدارة والنتائج

٣٠- يجسد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١، من خلال مراعاة السياق المؤسسي والإنمائي المتغير المبين أعلاه، التعديلات المطلوب من المنظمة إجراؤها لتحقيق رؤية دولها الأعضاء في القضاء على الفقر عن طريق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ويكفل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل تواؤم خدمات اليونيدو مع ولايتها والأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة. ولذلك، فإنَّ عمل المنظمة موجَّه نحو دعم دولها الأعضاء في تحقيق مستويات أعلى من التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وفي التقدم، من خلال ذلك، نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز على الهدف ٩ وسائر الأهداف والغايات المتصلة بالصناعة.

٣١- ولذا، فإنَّ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ يوفر الإرشادات بشأن النُّهج التشغيلية والمواضيعية التي ستتخذها المنظمة في الأجل المتوسط لزيادة أثر خدماتها وفعاليتها على صعيد التنمية وزيادة إدماج مهامها الأساسية في دعم دولها الأعضاء. ويقرُّ الإطار البرنامجي أيضاً، لدى قيامه بذلك، بالحالة المالية للمنظمة، ويعطي الأولوية لاستخدام الاشتراكات المقرَّرة في أنشطتها الأساسية.

٣٢- وتُنفَّذ العناصر البرنامجية لليونيدو[١٢] في شكل مشاريع وبرامج تجسِّد واحدة أو أكثر من المهام التنظيمية. ولذا فإنَّ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ يربط نتائج هذه المشاريع والبرامج على المستوى القُطري والإقليمي والعالمي بالأولويات الاستراتيجية والأهداف الإنمائية المقابلة. ومن هذا المنطلق، فإنَّ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل يجسِّد نظرية اليونيدو للتغيير من أجل تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

٣٣- وتكفل هذه المواءمة للخدمات والأهداف زيادة الاتساق في تحقيق نتائج البرامج ومواصلة تحسين نهج اليونيدو القائم على النتائج. وبوجه خاص، ينطوي الإطار البرنامجي المتوسط الأجل على ابتكارات لضمان التركيز المناسب على التكامل الوظيفي لأعمال المنظمة وزيادة تلك الأعمال وما يرتبط بها من نتائج طويلة الأجل وأثر إنمائي. ويربط الإطارُ البرنامجي المتوسط الأجل الإطارَ البرنامجي والإداري بالأداء التنظيمي المرتبط به والنتائج الإنمائية المقاسة في الإطار المتكامل للنتائج والأداء. وفي حين يجسد المستوى الأول النتائج الإنمائية العالمية ممثَّلةً في التقدم المحرز بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ عموماً، تقاس النتائج والأداء المحقَّق ضمن الإطار البرنامجي ومدى فعالية إدارة برامج اليونيدو، ويُبلَّغ عن كل ذلك من خلال مؤشرات الإطار المتكامل للنتائج والأداء للمستويين الثاني والثالث. وتقاس كفاءة وفعالية عمليات اليونيدو الداخلية عند المستوى الرابع. وسيناقش القسم هاء هذا الجانب بمزيد من التفصيل.

(١٢) يرتبط الإطار البرنامجي المتوسط الأجل ارتباطاً وثيقاً بالبرنامج والميزانيتين للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ (IDB.45/5-PBC.33/5)، حيث يجري تقسيم برامج اليونيدو تقسيماً فرعيًّا إلى عناصر برنامجية محددة.

الشكل ١

إطار اليونيدو للبرامج والإدارة والنتائج للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١

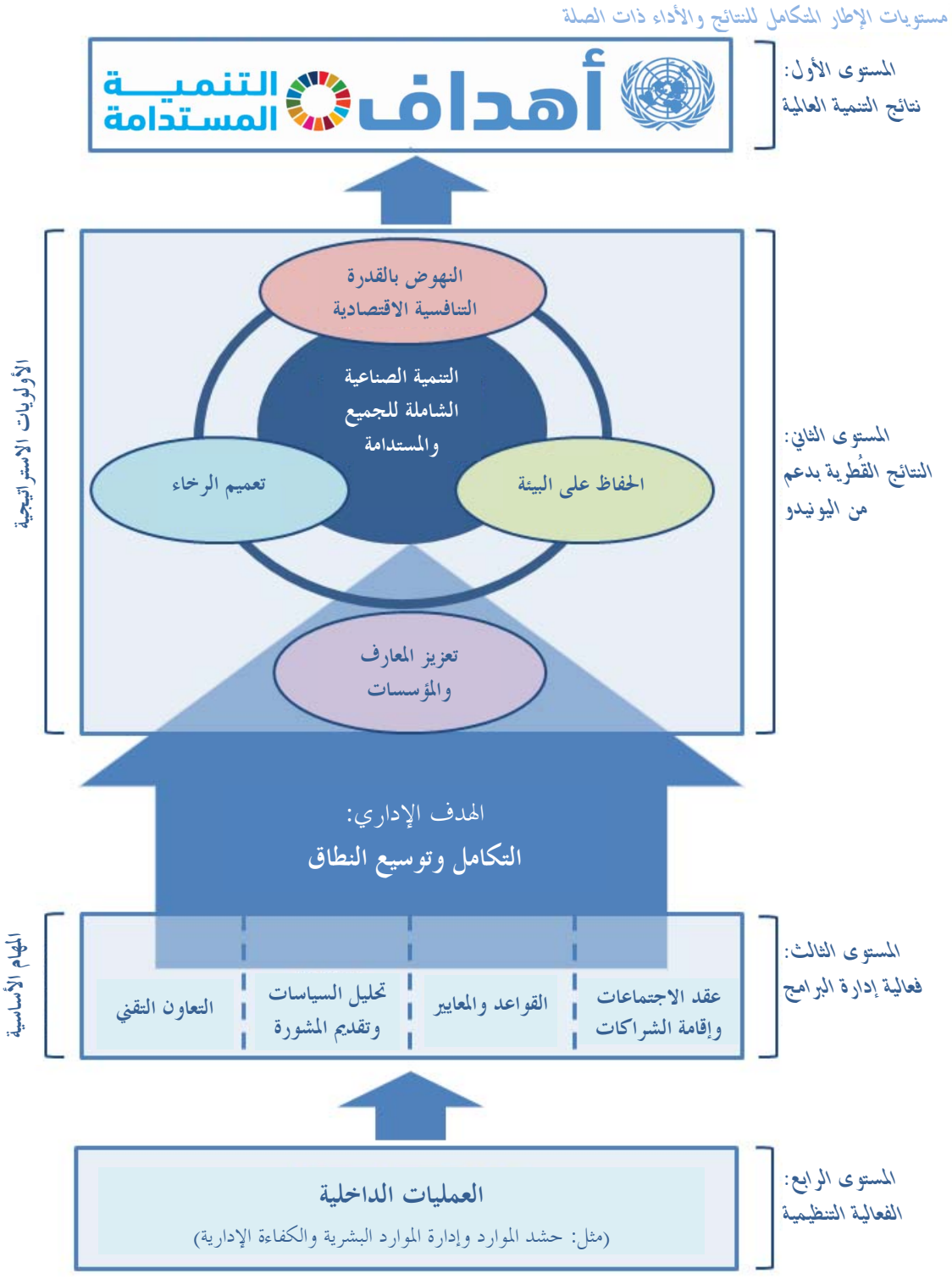

٣٤- وكما هو مبين في الشكل ١، يقدِّم الإطار البرنامجي المتوسط الأجل **أربع أولويات استراتيجية**، هي:

'١' تعميم الرخاء؛

'٢' النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية؛

'٣' الحفاظ على البيئة؛

'٤' تعزيز المعارف والمؤسسات.

٣٥- وتظل الأولويات الاستراتيجية الثلاث الأولى بدون تغيير عما كانت عليه في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل السابق، وهي تجسد عناصر التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة إلى جانب الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة. أمَّا الأولوية الاستراتيجية الرابعة فهي تجسد عمل اليونيدو بشأن تعزيز قاعدة المعارف الخاصة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على المستوى المشاريعي والبرامجي والقُطري والدولي، وكذلك بشأن تعزيز القدرات المؤسسية على المستوى التقني والسياساتي والمعياري. وتقاس النتائج المحرزة في إطار هذه الأولويات الاستراتيجية الأربع في الإطار المتكامل للنتائج والأداء بمؤشرات المستوى الثاني.

٣٦- وعلى مستوى الإدارة البرنامجية، وهو المستوى الثالث من الإطار المتكامل للنتائج والأداء، يحدد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل **المهام الأساسية الأربع** للمنظمة، التي تضطلع اليونيدو من خلالها بعملها، وهي:

'١' التعاون التقني؛

'٢' الوظائف التحليلية والبحثية وخدمات المشورة السياساتية؛

'٣' المهام المعيارية، والأنشطة المتصلة بالمعايير والجودة؛

'٤' عقد الاجتماعات وإقامة الشراكات من أجل الاستثمارات الكبيرة الحجم ونقل المعارف والتكنولوجيا وبناء الشبكات والتعاون الصناعي.

٣٧- وتُحدَّد هذه المهام الأساسية في إعلان ليما باعتبارها تكميلية. أي أنَّ النتائج المرتبطة بعمل اليونيدو في إطار أداء هذه المهام تتعاظم عندما تُدمج هذه المهام في حزمة مساعدة شاملة. ويعطي الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الأولوية لدمج تدخلات اليونيدو على نطاق جميع مهامها في الأولويات الاستراتيجية على المستوى البرنامجي.

٣٨- وفي ضوء ما تقدم، فإنَّ **الهدف الإداري** للإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ هو التكامل والتوسع. ويشمل هذا الهدف المستويين الثالث (إدارة البرامج) والثاني (النتائج القُطرية). وعلى مستوى الإدارة البرنامجية، تُنفَّذ كل واحدة من الأولويات الاستراتيجية من خلال عدد من البرامج الفردية. ولتحقيق الهدف الإداري، يعطي الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ الأولوية للبرامج الأكبر حجماً، وهو ما يستجيب لأمور منها الأهداف المالية للمنظمة. وهو يعطي الأولوية أيضاً للبرامج التي تدمج أبعاد عمل اليونيدو المتعلقة بالتعاون التقني

وتقرير السياسات ووضع المعايير وعقد الاجتماعات. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل يعطي الأولوية لتوثيق التعاون بين مقر اليونيدو والمكاتب الميدانية. ويهدف هذا النهج تجاه إدارة البرامج إلى تحقيق المزيد من التكامل والتوسع على مستوى النتائج. وفي هذا السياق، يُقصد تحقيق المزيد من التكامل على نطاق الأولويات الاستراتيجية الأربع، وهو ما سينطوي بالضرورة على تسخير أوجه التآزر وخفض المفاضلة بينها. وبهذه الطريقة، ستسهم البرامج أيضاً بقدر أكبر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وستزيد الأثر الإنمائي الطويل الأجل لخدمات اليونيدو. وبذلك، يستجيب الهدف الإداري للطلبات المتزايدة من الدول الأعضاء، بما فيها البلدان المانحة والمتلقية على السواء، على الخدمات الإنمائية ذات الآثار الكبيرة والتي من شأنها أن تُحدِث تحولاً.

٣٩- وأخيراً، يقدم المستوى الرابع، وهو الفعالية التنظيمية، **إدارة العمليات الداخلية** التي تُعتبر محورية من أجل إنجاز العمل البرنامجي للمنظمة. وتشمل تلك العمليات إدارة الموارد البشرية، وتعبئة الموارد، والمشتريات، والخدمات المالية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمجالات المماثلة. كما تشمل الإدارة الفعالة للعلاقات الخارجية التي تسهم بصورة حاسمة في الإنجازات التي تحققها المنظمة على كل مستوى. وتتيح إدارة هذه العمليات بفعالية وكفاءة التنفيذ الفعال لإطار اليونيدو البرنامجي وتمثِّل بذلك شرطاً أساسيًّا من أجل تحقيق النتائج الإنمائية للمنظمة على الصعيدين القُطري والعالمي.

جيم-١- الإطار البرنامجي

جيم-١-١- الأولويات الاستراتيجية

٤٠- تتوقَّع اليونيدو، من خلال الخدمات المقدَّمة في إطار كل واحدة من الأولويات الاستراتيجية، أن تحقق النتائج التالية:

'١' تعميم الرخاء: تحقيق تقدُّم في القضاء على الفقر والإدماج الاجتماعي؛ وبناء القدرات الإنتاجية بطريقة شاملة؛ وتوفير المزيد من الفرص لجميع النساء والرجال ومن مختلف الفئات الاجتماعية، وأيضاً من خلال الشراكات مع جميع أصحاب المصلحة المشاركين في عمليات التصنيع؛

'٢' النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية: دفع عجلة التصنيع والنمو السريع؛ وبناء القدرات التجارية في القطاعات الصناعية؛ والحرص على تمكين جميع البلدان من أن تستفيد من التجارة الدولية والتقدُّم التكنولوجي، وأيضاً من خلال تطبيق سياسات صناعية حديثة والتقيد بالمعايير والقواعد الدولية؛

'٣' الحفاظ على البيئة: النهوض بالتنمية الصناعية المستدامة بيئيًّا؛ وبناء القدرات المؤسسية والصناعية على تخضير الصناعات من خلال تطبيق تكنولوجيات وممارسات تقوم على تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد والإنتاج الأنظف؛ وإنشاء صناعات خضراء في مختلف المجالات، بما فيها إدارة النفايات وإعادة التدوير؛ وتيسير الانتقال إلى اقتصاد دائري؛

'٤' تعزيز المعارف والمؤسسات: النهوض بالقاعدة المعرفية التقنية والسياساتية والمعيارية فيما يتعلق بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة؛ وبناء القدرات التحليلية والإحصائية والإبلاغية بشأن المسائل المتعلقة بالتصنيع، وكذلك في سياق هيكل متابعة واستعراض أهداف التنمية المستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني؛ وتيسير الحوار السياساتي بشأن القضايا المتعلقة بالنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وخصوصاً، وإن لم يكن حصراً، في البلدان النامية والبلدان المتوسطة الدخل؛ وتعزيز القدرات المؤسسية للدول الأعضاء فيما يتعلق بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وتيسير إدماج جميع الخدمات التي تقدمها اليونيدو على نطاق المهام والمجالات المواضيعية من أجل تحقيق النتائج الإنمائية على المدى الطويل.

جيم-١-١-١- تعميم الرخاء

٤١- ينبغي تصميم السياسات الصناعية والاقتصادية على نحو يكفل توزيع الفوائد بطريقة شاملة للجميع. ومبدأ شمول الجميع ضروري لتحقيق الإمكانات الإنمائية للصناعات، وخفض التفاوت في الدخل، وتعزيز التماسك الاجتماعي، سواء في البلدان المتقدمة النمو أو البلدان النامية. ويمكن لتمكين الشرائح المهمَّشة من السكان، بمن فيهم النساء والشباب، أن يسهم أيضاً في الحد من الفقر. فعندما يكبر الشباب من دون اكتساب خبرات أو مهارات تنظيم المشاريع، فإنَّ قدرتهم على أن يصبحوا من منظِّمي المشاريع تكون محدودة. وبالمثل، فإنَّ انخفاض مستويات تعليم النساء ومشاركتهن في الأنشطة الإنتاجية يحول دون نمو قدراتهن على ريادة الأعمال.

٤٢- وفي نفس الوقت، يجب معالجة أوجه عدم المساواة المتفشية في الدخل والفرص الاقتصادية بين المناطق وداخلها من أجل القضاء على الفقر. وعادةً ما تكون مستويات الفقر أعلى في المناطق الريفية حيث يكون مستوى الإنتاجية أدنى، ويقل تنوع النشاط الاقتصادي المحلي، وترتفع معدلات العمالة الناقصة، وتتدنى مستويات الأمن الوظيفي. وتستدعي التنمية الأكثر شمولاً بناء اقتصادات ريفية محلية إنتاجية ومتنوعة وقادرة على الصمود إلى جانب إقامة روابط اقتصادية قوية بين الريف والحضر، وإتاحة سبل الاستفادة من البنى التحتية والطاقة الحديثة، واعتماد أساليب الإنتاج المستدام. وعلاوة على ذلك، فإنَّ الفقراء في المناطق الريفية، ولا سيما النساء، بحاجة إلى المعارف والمهارات التي تمكِّنهم من ابتكار فرص اقتصادية جديدة واستبانتها واستغلالها ومن إدارة المخاطر.

٤٣- ويتمثل أحد العناصر الرئيسية لنهج اليونيدو تجاه الإدماج الاجتماعي في منع نشوب الأزمات وإيجاد مجتمعات قادرة على الصمود. ومن الممكن أن يكون لإشراك المجتمعات المحلية المتضررة من الأزمات في وضع وتطبيق حلول مصمَّمة خصيصاً من أجل تحسين مستويات المعيشة والفرص الاقتصادية فائدته في هذا الصدد. كما يلزم أيضاً معالجة الأسباب الجذرية للهجرة، وهي مسألة تتناولها اليونيدو من خلال هذه الأولوية المواضيعية. وعلاوة على ذلك، ستواصل اليونيدو جهودها في بناء الأمن البشري في حالات ما بعد الأزمات وتطوير تنظيم المشاريع والقدرات لدى المناطق الأكثر تعرضاً للهجرة.

٤٤- وسوف يتواصل تركيز خدمات اليونيدو في مجال تطوير الصناعات الزراعية، استناداً إلى خبرتها، على إضافة قيمة إلى الإنتاج الزراعي من خلال تعزيز الصلات بين الزراعة والصناعة والأسواق. وتشمل الأنشطة المحددة نقل تكنولوجيا تجهيز الأغذية، ورفع مستوى مهارات تجهيز الأغذية؛ وتعزيز السلامة الغذائية في بيئة التجهيز؛ وترويج التكنولوجيات والممارسات الكفيلة بالحد من خسائر ما بعد الحصاد وتعزيز الأمن الغذائي، والتدخلات الرامية إلى تحسين القدرة التنافسية والإنتاجية عند مستوى التجهيز.

٤٥- وستواصل اليونيدو دعم إضفاء الطابع الرسمي على المشاريع، ولا سيما من خلال تبسيط إجراءات التسجيل الإداري للشركات وتحسين سبل الوصول إلى ذلك. كما ستواصل استهداف تحسين مشاركة المرأة في أنشطة تنظيم المشاريع لضمان تكافؤ الفرص بين المرأة والرجل. وستقدِّم أيضاً دورات لتدريب المرأة على تنظيم المشاريع، وستساعد على تقليل العراقيل الرسمية وغير الرسمية التي تعيق مساعي النساء في مجال ريادة الأعمال بوسائل منها تهيئة بيئات محايدة من الناحية الجنسانية لتنظيم قطاع الأعمال رقابيًّا.

٤٦- وستواصل اليونيدو، استناداً إلى خبراتها المكتسبة من البرامج والمشاريع المتعلقة بفترات ما بعد الأزمات والأمن البشري، الاستجابةَ لحالات الطوارئ عن طريق الاضطلاع بأنشطة تساهم في تحقيق الأمن في المجال الاجتماعي والاقتصادي وكذلك في مجال البيئة والطاقة على المستويين الوطني والمحلي. وستساعد على تعزيز القدرة على الصمود في المجال الاقتصادي والأمن البشري، مثل استعادة القدرات الإنتاجية المحلية وتطويرها، وبناء المؤسسات وتعزيزها، وتوفير مصادر الطاقة المتجددة، وتعزيز قدرة أكثر الفئات ضعفاً على الصمود.

جيم-١-١-٢- النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية

٤٧- سوف يظل النهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية أولوية رئيسية أخرى من أولويات الخدمات التي تقدمها اليونيدو في مجال التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وتُسلِّم اليونيدو بأنَّ تطوير إمكانات القطاع الخاص لتوليد الدخل والنمو الاقتصادي المستدام هو أحد أكثر السبل فعالية لتحقيق هدفي الحد من الفقر والتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. والصناعة تربةٌ خصبة لريادة الأعمال والاستثمار التجاري والتقدُّم التكنولوجي وتطوير المهارات، وإيجاد فرص عمل لائقة. وعلاوة على ذلك، من خلال تيسير وصول الصناعات إلى الأسواق المحلية والدولية عبر سلاسل القيمة العالمية، تكون البلدان في وضع أفضل للاستفادة من الفرص التي تتيحها التجارة العالمية، بما في ذلك زيادة فرص العمل والصادرات ورأس المال والتكنولوجيا والاستثمار المباشر الأجنبي. ويجلب الاستثمار المباشر الأجنبي، إضافة إلى الموارد المالية، الدراية التقنية والتكنولوجيا الحديثة وسبل الوصول إلى الأسواق وثقافة الكفاءة والقدرة التنافسية. ويشكِّل توفير سلع وخدمات قادرة على المنافسة ومأمونة وموثوقة وفعَّالة من حيث التكلفة شرطاً أساسيًّا لتعزيز القدرة التنافسية للصناعات وزيادة حصة صادراتها في سوق السلع والخدمات القابلة للتداول التجاري. ولذا تحتاج الصناعات باستمرار إلى معلومات عن الأسواق وإلى الدراية التقنية وإعادة الهيكلة والارتقاء.

٤٨- ومن هذا المنطلق، واستناداً إلى احتياجات الدول الأعضاء، ستواصل اليونيدو دعمها للنهوض بالقدرة التنافسية الاقتصادية من خلال الابتكار، والتعلم التكنولوجي، والتنمية، والاستثمار، وتعزيز القدرات التجارية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم. وستواصل المنظمة أيضاً ضمان أن تتمكن جميع البلدان من الاستفادة من التقدم التكنولوجي وعولمة الإنتاج والتجارة من خلال استخدام السياسات الصناعية الحديثة، وضمان الامتثال للمعايير الدولية ومتطلبات الأسواق، والسعي إلى إقامة الشراكات من أجل نقل المعارف والتكنولوجيا وبناء الشبكات والتعاون الصناعي.

٤٩- وعلاوة على ذلك، سوف تقدِّم المنظمة خدمات استشارية لتحسين بيئة العمل في قطاع الأعمال والسياسات العامة لفائدة القطاع الخاص وكذلك المساعدة التقنية لتطوير القدرات الإنتاجية لدى المنشآت التجارية الخاصة المحلية. وسوف تعزز البرامج فرص الاستثمار والتكنولوجيا بغية مساعدة المنشآت، ولا سيما الصغيرة والمتوسطة منها، على تحقيق مزايا تنافسية شاملة وتحسين الإنتاجية والابتكار. وسوف تواصل اليونيدو، استناداً إلى شبكتها العالمية، تعزيز فرص إقامة الشراكات. وتركز اليونيدو، من خلال إقامة روابط في مجال الأعمال، على زيادة فرص الأعمال التجارية المتاحة للمؤسسات الصغيرة. ويُسلَّم بذلك باعتباره وسيلة فعالة لزيادة مشاركة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في سلاسل القيمة العالمية ومساهمتها في تخفيف حدة الفقر.

٥٠- وستواصل اليونيدو أيضاً مساعدة الدول الأعضاء في تحسين نظم الإنتاج والتجهيز التي تعزز نوعية المنتجات المحلية وتمتثل للمعايير المطلوبة في الأسواق الدولية. وسوف تُقدَّم الخدمات الاستشارية في مجال السياسات وخدمات بناء القدرات إلى المؤسسات العامة والخاصة على السواء من أجل صوغ السياسات والاستراتيجيات التجارية القائمة على التحليل الاقتصادي والإحصائي. كما ستقوم اليونيدو بوضع معايير مرجعية للأداء التنافسي على المستوى القطاعي ومستوى المنتجات. وستدعم المنظمة إنشاء قواعد البيانات المتصلة بالتجارة. وستواصل اليونيدو أيضاً دعم المؤسسات في مجال البنى التحتية الخاصة بالمعايير والقياس والاختبار وتقييم مدى الامتثال. وعلاوة على ذلك، سوف تدعم المنظمة الاقتصادات النامية في الوفاء بالمعايير الخاصة ومعايير المسؤولية الاجتماعية للشركات باعتبارها وسيلة لزيادة قدرتها التنافسية.

٥١- وسيتواصل أيضاً الدعم المقدَّم لتنمية ثقافة ومهارات ريادة الأعمال خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل بوسائل منها تحسين الخدمات العامة المقدَّمة إلى المنشآت التجارية ومنظِّمي المشاريع. وباتِّباع استراتيجية للنمو من القاعدة إلى القمة من أجل الحدِّ من الفقر، سوف تواصل اليونيدو استحداث مناهج تدريس عملية في مجال ريادة الأعمال في مؤسسات التعليم في المرحلة الثانوية ومؤسسات التدريب المهني. وتستهدف هذه المناهج بصفة خاصة الفتيات والفتيان قبل انضمامهم إلى القوة العاملة. وسوف يؤدي ذلك إلى تمكين الشباب من اكتساب مهارات روَّاد الأعمال واتخاذ مواقف إيجابية تجاه اغتنام الفرص في قطاع الأعمال والعمل لحسابهم الخاص. وتجمع برامج اليونيدو أيضاً بين هذه العناصر والتدريب على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاستفادة من الفرص التي تتيحها زيادة الموصولية والرقمنة، بما في ذلك عن طريق التجارة الإلكترونية.

جيم-١-١-٣- الحفاظ على البيئة

٥٢- لا يزال تغير المناخ والتلوث وتدمير الموائل واستنفاد الموارد الطبيعية من بين أكبر التحديات العالمية. ويقوِّض تهديدها للرفاه، ولا سيما في المناطق الفقيرة، فرص تحقيق اقتصاد عالمي يتسم بالقدرة على الصمود والمتانة على المدى الطويل. وحيث إنَّ الصناعة تظل مسؤولة عن نحو ثلث انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، فمن الواضح أنها بحاجة إلى أن تستخدم تكنولوجيات وممارسات أكثر استدامة من الناحية البيئية. وقد أقرَّت اليونيدو ودولها الأعضاء منذ فترة طويلة بوجوب معالجة القضايا البيئية في التنمية الصناعية.

٥٣- وخلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، سوف تواصل اليونيدو جهودها لإقامة صناعات خضراء جديدة، ووضع خرائط طريق وطنية من أجل تخضير سلسلة الإمداد، وتحديد المعايير والمؤشرات، وتعميم أفضل الممارسات، وتشغيل برامج التكنولوجيا النظيفة، وتنفيذ مختلف عمليات بناء القدرات، والإسهام في المحافل الدولية بتقديم البحوث والخبرات. وعلى وجه الخصوص، سوف تسعى إلى زيادة قدرة الصناعة والحكومات ومقدِّمي الخدمات البيئية والكيانات الحكومية الدولية والجهات المعنية الأخرى على اعتماد أنماط إنتاجية أنظف وأكثر كفاءة من حيث استخدام الموارد. وسييسِّر ذلك تنفيذها لممارسات الاقتصاد الدائري من خلال عدد من الإجراءات مثل: إعادة التدوير؛ واستعادة الموارد و/أو معالجة النفايات والمياه المستعملة والمواد الكيميائية السامة و/أو الخطرة والتخلُّص منها على نحو سليم بيئيًّا؛ واستخدام المياه وسائر الموارد الطبيعية اللازمة للعمليات الصناعية وإدارتها على نحو مستدام.

٥٤- وسوف تهدف برامج الطاقة النظيفة إلى تعزيز استخدام مصادر الطاقة المتجددة واستخدام الطاقة بكفاءة في الصناعة. كما أنها تهدف إلى تيسير الحصول على الطاقة الميسورة والمستدامة لدعم الأنشطة الإنتاجية وما توجده من دخل وفرص عمل. وتتمثل الأبعاد الرئيسية في إطار هذه الأولوية في البيان العملي لتكنولوجيات الطاقة ذات الانبعاثات الكربونية المنخفضة، ونقل تلك التكنولوجيات، ووضع السياسات واللوائح والمعايير والممارسات الإدارية.

٥٥- وستواصل اليونيدو دعم الدول الأعضاء في الوفاء بالتزاماتها بموجب الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، مثل اتفاقية استكهولم للملوِّثات العضوية الثابتة، واتفاقية ميناماتا بشأن الزئبق، واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغيُّر المناخ، وبروتوكول مونتريال. وتركِّز البرامج على بناء القدرات المؤسسية في الدوائر الحكومية وسائر السلطات الوطنية ذات الصلة على التخطيط للجوانب ذات الصلة بالصناعة والتنمية الصناعية في تلك الاتفاقيات، وإعدادها وتنفيذها.

٥٦- وسوف تشمل هذه الأولوية مشاريع وبرامج الإنتاج الأنظف. وسوف تركز هذه المشاريع والبرامج على تحسين الإنتاجية والاستخدام المستدام لموارد المواد والمياه والطاقة على مستوى المنشآت والمستوى القطاعي. وتشمل الخدمات التي تقدمها اليونيدو بناء القدرات وتقديم الدعم التقني المباشر إلى المنشآت، وتقديم المساعدة إلى المؤسسات العمومية بشأن مسائل السياسة العامة المتعلقة بالإنتاج الأنظف. وتتولى المنظمة أيضاً الترويج للتكنولوجيات السليمة بيئيًّا وتكييفها ونقلها، وتطبيق نماذج تجارية متقدمة للإنتاج الأنظف، مثل الإيجار الكيميائي. وسيقترن ذلك

بتطبيق منهجيات التصميم الإيكولوجي على نطاق أوسع على خطوط الإنتاج والمنتجات المخطَّط لها، وبدعم إنشاء المجمعات الصناعية المراعية للبيئة، فيما يتصل ببرامج الشراكات القُطرية أيضاً. وستواصل اليونيدو التركيز على الاستخدام المستدام للموارد المائية، بما في ذلك بناء القدرات لتحسين إنتاجية المياه وإعادة استخدامها وتدويرها، واعتماد السياسات وتقديم التدريب على جميع المستويات الحكومية في مجال اعتماد نهج النظام الإيكولوجي والاستخدام المستدام لموارده الحية. وعلاوة على ذلك، ستعزز اليونيدو برامجها المتعددة القطاعات في البلدان النامية لتشجيع الإدارة السليمة بيئيًّا للنفايات الإلكترونية والنُّهج التي تكفل التعامل معها طوال دورة حياتها.

٥٧- وستؤكِّد اليونيدو أيضاً على الحاجة إلى تحسين كفاءة استخدام الطاقة في الصناعة بالمساهمة في إحداث تحول في أسواق المنتجات والخدمات المتسمة بالكفاءة في استخدام الطاقة. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستروِّج المنظمة لاستخدام معايير لإدارة الطاقة. وستروِّج اليونيدو أيضاً لتعجيل الاستثمار من جانب الصناعات في التدابير الهادفة إلى تحسين نظم الطاقة وصولاً إلى الوضع الأمثل، وزيادة نشر التكنولوجيات الصناعية الجديدة المتسمة بالكفاءة في استخدام الطاقة، وذلك عن طريق الخدمات الاستشارية التقنية والمالية والسياساتية. وإضافة إلى ذلك، سوف تتناول اليونيدو الشواغل والتحدِّيات والفرص ذات الصلة بفقر الطاقة وأمن الطاقة وتغيُّر المناخ.

جيم-١-١-٤- تعزيز المعارف والمؤسسات

٥٨- يتضمن الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ الأولوية الاستراتيجية الجديدة المتمثلة في "تعزيز المعارف والمؤسسات". وتتناول هذه الأولوية الاستراتيجية الطبيعة المعرفية والسياساتية والمعيارية والمؤسسية لنهج اليونيدو تجاه التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وقد استُحدثت هذه الأولوية الجديدة لإتاحة تحديد أولويات عمل المنظمة على نطاق مهامها الأساسية، مما ييسِّر اعتماد نهج أكثر شمولاً وتحويلية إزاء الدعم القُطري في المسائل المتعلقة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وتجمع هذه الأولوية الاستراتيجية برامج المنظمة ومشاريعها التي يشتد الطلب عليها في خطة التنمية الجديدة، ولكنها لم تحظ بالحيز المناسب حتى الآن في الأُطر البرنامجية القصيرة الأجل السابقة. وتضطلع المنظمة بهذا العمل بمفردها أو بالشراكة مع مؤسسات أخرى. وهو يشمل تحليل السياسات الصناعية، وخدمات بناء القدرات المتعلقة بالإحصاءات الصناعية، ومتابعة واستعراض الأنشطة المتعلقة بالمسائل ذات الصلة بالتصنيع في سياق أهداف التنمية المستدامة، والخدمات الاستشارية السياساتية فيما يتعلق بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والأنشطة الشاملة مثل المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة أو مشاركة المنظمة في منتديات الحوكمة العالمية.

٥٩- وتشمل هذه الأولوية الاستراتيجية جميع الوظائف الأربع للمنظمة: عندما توفر اليونيدو خدمات التعاون التقني، فهي تعمل مع نظرائها المؤسسيين (أي المؤسسات الحكومية أو الإقليمية أو مؤسسات القطاع العام المحلية، أو رابطات الأعمال التجارية، أو غيرها من المؤسسات الخاصة والعامة، أو المنظمات غير الحكومية، أو الجهات الأخرى صاحبة المصلحة) لتعزيز قدراتها التقنية و/أو قاعدتها المعرفية المتعلقة بمسائل التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة و/أو على مستوى

القدرات السياساتية أو المعيارية أو المؤسسية. وإضافة إلى ذلك، وتكملةً لخدمات اليونيدو في مجال التعاون التقني، يوفر الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ إطاراً برنامجيًّا واضحاً للخدمات التمهيدية التي تقدمها المنظمة بموجب ولايتها الدستورية. ويزداد الطلب على هذه الخدمات في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ والاتجاهات الأحدث في التعاون الإنمائي المتعدد الأطراف. وهي تشمل خدمات تحليل السياسات والخدمات الاستشارية، والأنشطة المتعلقة بوضع القواعد والمعايير، والولايات الإحصائية بشأن البيانات الصناعية، بما فيها تلك التي تشكل جزءاً من قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة التي تُعتبر اليونيدو القيِّم عليها، ومهام عقد الاجتماعات لقيادة الشراكات الكبيرة الأثر حول الهدف السياساتي المتمثل في تحقيق مستويات أكبر من التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

٦٠- وفي حين أنَّ الأولويات الاستراتيجية الثلاث الأولى تعالج بشكل كاف العناصر المواضيعية للتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من منظور مفاهيمي وقطاعي، فإنَّ "تعزيز المعرفة والمؤسسات" يتيح التركيز على تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء في اليونيدو للنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة من منظور القدرات المعرفية والمؤسسية. وتتيح الأولوية الجديدة إبراز الجانب المعرفي والمؤسسي للمنظمة لتحقيق النتائج الكبيرة التأثير والطويلة المدى التي كلَّفها بها كل من دستور اليونيدو وإعلان ليما والجمعية العامة للأمم المتحدة، لا سيما من خلال خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا وإعلان العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا.

٦١- ولذلك فإنَّ الأولوية الجديدة تنطوي على خدمات شاملة. وتشمل هذه الخدمات مهمة تحليل السياسات ومهمتيْ الرصد والإبلاغ المقررتين للمنظمة مقارنةً بأهداف التنمية المستدامة على المستويين العالمي والإقليمي، كإسهام في المنتدى السياسي الرفيع المستوى؛ وتحليل السياسات وتقديم الدعم إلى الدول الأعضاء التي تتطوع من أجل الاستعراض الوطني لمدى تنفيذ أهداف التنمية المستدامة المقدَّم إلى المنتدى؛ وأنشطة بناء القدرات المتعلقة بالإحصاءات الصناعية، التي كثيراً ما يقوِّض توافرَها الافتقارُ إلى القدرات الكافية لدى مكاتب الإحصاء الوطنية ولكنها تكتسي أهمية قصوى من أجل رصد التقدم المحرز وتحقيق العديد من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة.

جيم-١-٢- الوظائف الأساسية لليونيدو

٦٢- تمشياً مع دستور اليونيدو وإعلان ليما والوثائق الاستراتيجية السابقة، بما في ذلك "وثيقة الإرشادات الاستراتيجية"، والعديد من التقييمات المواضيعية بشأن نهج اليونيدو الاستراتيجي،[١٣] يحدد الإطار البرنامجي المتوسط الأجل أربع مهام أساسية مترابطة للمنظمة، هي '١' التعاون التقني؛ '٢' الوظائف التحليلية والبحثية وخدمات المشورة السياساتية؛ '٣' الوظائف المعيارية

(١٣) تشمل هذه التقييمات التقييم الاستراتيجي المستقل بعنوان "تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل الموسَّع لليونيدو عن الفترة ٢٠١٠-٢٠١٣"، الذي نُشر في عام ٢٠١٥، والتقييم المواضيعي المستقل بعنوان "شراكات اليونيدو مع الجهات المانحة"، الذي نُشر في عام ٢٠١٧.

والأنشطة المتعلقة بالمعايير والنوعية؛ و'٤' عقد الاجتماعات وإقامة الشراكات من أجل الاستثمار الكبير الحجم ونقل المعارف والتكنولوجيا وبناء الشبكات والتعاون الصناعي.

٦٣- وقد أوصت التقييمات الاستراتيجية لعمل اليونيدو واستعراضات المنظمات المتعددة الأطراف التي أجرتها بعض الدول الأعضاء بأن تبتعد المنظمة تدريجيًّا عن النهج القائم على المشاريع باتجاه نهج قائم على البرامج. وكما ذُكر آنفاً، سوف يتطلب تحقيق الهدف الإداري للإطار البرنامجي المتوسط الأجل زيادة التكامل على نطاق المهام. ويقدِّم الإطارُ البرنامجي المتوسط الأجل الإطارَ الاستراتيجي للتعجيل بهذه العملية الجارية، ومن ثمَّ زيادة الأثر الإنمائي للمنظمة.

٦٤- ولا يزال **التعاون التقني** هو المهمة العملياتية الأساسية للمنظمة. وتمثِّل أعمال اليونيدو في إطار هذه المهمة الجزء الأكبر من الخدمات التي تقدمها، سواء من حيث تخصيص الموارد، المكوَّنة من تبرعات أساسية وطوعية، أو من حيث القيمة الموجَدة لفائدة الدول الأعضاء في المنظمة. وستظل مشاريع وبرامج التعاون التقني في صميم عمل اليونيدو للسنوات المقبلة، وهو ما يؤكده الطلب المتزايد من جانب الدول الأعضاء وزيادة الموارد الطوعية المتاحة من أجل المشاريع ذات الصلة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وهذا يؤكد أيضاً جودة وفعالية خدمات اليونيدو في تنفيذ مشاريعها وبرامجها. وتواجه المنظمة طلباً متزايداً لتكييف خدماتها في مجال التعاون التقني مع مختلف احتياجات دولها الأعضاء على اختلاف المراحل التي بلغتها من التنمية. وعلاوة على ذلك، فإنَّ وضع اليونيدو المالي يتطلب تحسين الآليات القائمة لاسترداد التكاليف لتمكين الميزانية التشغيلية الناجمة عن أعمال التعاون التقني من تحديد الموارد الأساسية المستنفدة في البرامج المرتبطة بها. وفي سياق متصل، فإنَّ هناك اتجاهاً متزايداً نحو الاضطلاع بالمشاريع والبرامج الأكبر حجماً لإتاحة ميزنة الموارد الكافية من الموظفين المموَّلة من التبرعات من جهة، وزيادة أثر المساعدة التي تقدمها اليونيدو من جهة أخرى.

٦٥- وتمثِّل **المشورة والبحوث والإحصاءات** بشأن السياسات الصناعية، التي تُكمِّل التعاون التقني، ركيزة أساسية أخرى من ركائز الخدمات التي تقدمها اليونيدو. وتُعَدُّ الخدمات التي تقدمها اليونيدو في مجال تحليل السياسات وتقديم المشورة بشأنها عنصراً جوهريًّا لتحقيق ولايتها المتعلقة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، وبالأخص لمواصلة تعزيز دور المنظمة ضمن منظومة الأمم المتحدة في مساعدة الحكومات على صوغ السياسات الصناعية وتنفيذها ومراقبتها. وتقدِّم اليونيدو، على سبيل تكملة خدمات الدعم الأخرى، دعماً استراتيجيًّا في مجال السياسة الصناعية إلى الدول الأعضاء استناداً إلى البيانات التجريبية والتحليلات السياساتية المُحكمة، وكذلك مجموعة مناسبة من الأدوات السياساتية مع التركيز على الحدِّ من الفقر والإدماج الاجتماعي والقدرة التنافسية الاقتصادية والاستدامة البيئية. ومن شأن مساهمة اليونيدو، ضمن حدود ميزانيتها، في استخلاص ونشر المعارف لتحسين فهم التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة مواصلة تعزيز دعمها للدول الأعضاء في مجال وضع السياسات استناداً إلى الأدلة وإحراز تقدم صوب تحقيق الهدف ٩ وغيره من الأهداف المتصلة بالصناعة. ولتلبية الطلب المتزايد، ستعزز المنظمة أيضاً إعداد ونشر الإحصاءات الصناعية الرئيسية التي تتولى اليونيدو تجميعها وتوزيعها في إطار قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة، مما سيتيح تحديداً أفضل للاستراتيجيات

العالمية والإقليمية والوطنية من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة المتصلة بالصناعة. وسيتجلى إدماج تحليل السياسات وتقديم المشورة والتعاون التقني في إطار نموذج برنامج الشراكات القُطرية.

٦٦- وستواصل اليونيدو تقديم خدماتها في مجال وضع **المعايير** المتعلقة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ويندرج الكثير من الخدمات التي تقدمها اليونيدو في الوقت الراهن في سياق مشاريع وبرامج التعاون التقني فيما يتعلق ببناء القدرات التجارية والامتثال لمعايير الجودة. وفي الوقت نفسه، فإنَّ الطلب على مهمة اليونيدو المتعلقة بوضع المعايير والقواعد في ازدياد، على سبيل المثال في سياق المجمعات الصناعية المراعية للبيئة والعناصر الصناعية من برامج المدن المستدامة وبرامج الشراكات القُطرية. ومن شأن إدماج المهمة المتعلقة بوضع المعايير والسياسات والتعاون التقني زيادة الأثر الإنمائي للخدمات التي تقدمها اليونيدو إلى جانب إبراز مكانة المنظمة. وسيتيح ذلك لليونيدو أن تواصل تكريس مركزها بوصفها المنظمة المرجعية في المسائل المتعلقة بالتنمية الصناعية، وذلك تمشياً مع دورها الدستوري.

٦٧- وخلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، ستواصل اليونيدو منح الأولوية لنهج **الشراكة** القائمة على أصحاب المصلحة المتعددين لدعم تنفيذ التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ويمثِّل ذلك التعبير الكامل عن مهمة المنظمة المتعلقة بعقد الاجتماعات، ويتيح دمج جميع المهام الأساسية الأخرى. وهو يسهم أيضاً في تعزيز المعرفة والمؤسسات المرتبطة بالشراكة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. ويكمن الأساس المنطقي لنهج الشراكة المتكاملة ضمن السياق القُطري في زيادة تأثير خدمات اليونيدو من خلال تسخير الموارد المستمدة من القطاعين العام والخاص ومؤسسات التمويل الإنمائي وصناديق الاستثمار وغير ذلك من الشركاء الخارجيين المعنيين من خلال شراكات تتمحور حول أهداف وموارد ومسؤوليات مشتركة فيما يتعلق بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وسوف يظل هذا النهج القائم على الشراكات في صلب ما تقدمه المنظمة من خدمات في السنوات المقبلة، وسوف يشكل نسبة متزايدة من أنشطتها الرامية إلى تعزيز أوجه التآزر فيما بين برامجها ومع برامج شركائها، وخصوصاً من خلال نموذج برنامج الشراكات القُطرية. وستكون للاتفاقات التي أُبرمت أخيراً مع المؤسسات المالية الدولية لتقديم خدمات اليونيدو آثار مهمة على قدرة اليونيدو على جمع التبرعات وزيادة خدماتها، وستسهِّل كثيراً حشد الموارد اللازمة لدعم برنامج الشراكات القُطرية وتنفيذ برنامج العقد الثالث للتنمية الصناعية لأفريقيا. وسوف يتواصل أيضاً ترويج الشراكات والتحالفات الاستراتيجية مع شركات القطاع الخاص لإشراكها بصفتها شركاء في التغيير الإنمائي في فترة أهداف التنمية المستدامة ولتسخير مواردها من أجل البرامج المشتركة الهادفة إلى تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ونظرا للأهمية المركزية للقطاع الخاص كمحرك رئيسي للنمو الاقتصادي وتوليد المعارف والتكنولوجيا وإيجاد فرص العمل وتوفير السلع والخدمات الأساسية، سوف تعزِّز اليونيدو التواصل المستمر والمتنامي مع الشركاء في القطاع الخاص. وأخيراً، سوف يظل التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي أولوية رئيسية لليونيدو في فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وسوف تقوم اليونيدو، في إطار جهودها الرامية إلى تعزيز ذلك التعاون، بتحسين التنسيق والتآزر بين مراكزها الخاصة بترويج الاستثمار والتكنولوجيا لتكوين شبكة واسعة من الموارد

والمعلومات. وأخيراً، فإنَّ الأعمال التي تضطلع بها المنظمة في مجال العلاقات الخارجية مع الدول الأعضاء والشركاء داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها أمر حاسم الأهمية لإنجاز مهمة اليونيدو المتمثلة في عقد الاجتماعات.

جيم-٢- الإطار الإداري

٦٨- يحظى الإطار البرنامجي لليونيدو بدعم إدارة قائمة على النتائج وفعالة وكفؤة تركز على تقديم الدعم إلى الدول الأعضاء في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. والإطار الإداري جزء لا يتجزأ من عمل اليونيدو صوب تحقيق نتائجها الإنمائية المنشودة على النحو المبين في الشكل ١ أعلاه، وفي المستويين الثالث والرابع من الإطار المتكامل للنتائج والأداء.

٦٩- وسوف تواصل اليونيدو بناءً على ما حققته مؤخراً من إنجازات، وبالتشاور مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والشركاء الآخرين، زيادة تعزيز أعمالها المتعلقة بالأداء والرصد والإبلاغ، على النحو المطلوب في إعلان ليما. وتحقيقاً لهذه الغاية، يواصل الإطار البرنامجي المتوسط الأجل تعزيز إطار المنظمة للإدارة القائمة على النتائج من أجل دعم تنفيذه استناداً إلى مبادئ وأطر واضحة تلتزم بها اليونيدو. وقد أصبح إطار الإدارة القائمة على النتائج مدمَجاً بالكامل الآن، وهو يمثِّل جانب النتائج من الإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

٧٠- وستواصل المنظمة التركيز بدرجة كبيرة على تعزيز قدراتها من حيث الكفاءة والفعالية والمساءلة والشفافية من أجل تعظيم أثر برامجها وأنشطتها، مع التقليل إلى أدنى حد من تكاليف المعاملات الشاملة. ولذا ستتولى المنظمة مواءمة آلياتها الإدارية والتنفيذية مع آليات منظومة الأمم المتحدة الأعم، ولا سيما الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية، وستشارك مشاركة كاملة في جميع آليات التنسيق على نطاق المنظومة. ويُعَدُّ تمديد الأفق الزمني لهذا الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، بحيث يتواءم مع دورة استعراض السياسات الشامل الذي يجري كل أربع سنوات، دلالةً ملموسة على التزام المنظمة في هذا الصدد.

جيم-٢-١- الإدارة القائمة على النتائج

٧١- سوف تواصل اليونيدو تعزيز آلياتها للإدارة القائمة على النتائج من خلال تكريس إطار متين للنتائج يمكِّن المنظمة من رصد النتائج الملموسة للخدمات التي تقدِّمها والتفاعل معها وإظهارها. وتسلِّم اليونيدو تسليماً تامًّا بأهمية المعلومات الجيدة النوعية والقائمة على الأدلة فيما يتعلق بعملية اتخاذ القرار وتصميم البرامج. ولذا فإنَّ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل يتضمن تركيزاً قويًّا على تحسين الإدارة القائمة على النتائج ونظم الرصد، وذلك لتحليل التقدم المحرز في أداء المنظمة على جميع مستوياتها والإبلاغ عنه. ولذلك، فسوف تنسق اليونيدو توزيع الموارد البشرية والمالية مع النتائج الاستراتيجية والنظم المتكاملة الراسخة لدى المنظمة من أجل التخطيط للنتائج وإدارتها وقياسها والإبلاغ عنها.

٧٢- واستناداً إلى الإطار المتكامل للنتائج والأداء ومجموعة المؤشرات المختارة التابعة له بشأن دورة إدارة البرامج والفعالية التنظيمية، تستهدف اليونيدو تحسين أبعاد الإدارة التالية: (أ) إدارة الحافظات ورصدها وتقييمها؛ (ب) تعبئة الشراكات، وتعميم مراعاة المنظور الجنساني، وإدارة المعارف؛ (ج) الحوكمة والإدارة؛ (د) إدارة الموجودات والموارد ومواءمتها وتعبئتها واستقرارها؛ (هـ) تنمية القدرات وإدارة المعارف؛ (و) الإدارة التنفيذية.

جيم-٢-٢- تنمية الشراكات

٧٣- يُعتبر إرساء نهج قائم على الشراكات التآزرية والنتائجية المنحى والعالية الأثر ركيزة أساسية من ركائز مساهمة اليونيدو في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وتحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. وسوف يتواصل الدور الأساسي لإقامة الشراكات الاستراتيجية مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة في المضي قدماً نحو تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني. وبذلك فهو سيظل أساسيًّا خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وقد تشمل هذه الشراكات المنظمات الثنائية أو المتعددة الأطراف والكيانات الأخرى التابعة للأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

٧٤- ويتجسد نهج الشراكة التنفيذية لليونيدو في برامج الشراكات القُطرية. ويهدف هذا النهج إلى زيادة الفعالية في استخدام الموارد وتوظيف الاستثمارات وتحقيق نتائج طويلة الأجل فيما يتعلق بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة استناداً إلى ملكية قُطرية قوية. وسوف يشكل حجر الزاوية في مشاركة اليونيدو البرنامجية وأنشطتها من أجل الدعوة إلى المناصرة وحشد الموارد المالية في السنوات المقبلة. وستكون للنهوض بالشراكات في قطاع الأعمال، التي تؤهلها هياكلها للاستفادة من الإسهامات المالية وغير المالية للقطاع الخاص، أهمية متزايدة، ولا سيما بالنظر إلى التوسع المتوقع لدور الصناعة وقطاع الأعمال في التنفيذ الفعَّال لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وما يتصل بها من أهداف التنمية المستدامة. وسيجري التركيز بشكل خاص على المبادرات التي تعزز الحوارات الاستراتيجية المنتظمة على مستوى أصحاب المصلحة المتعددين، وذلك للمضي في تحديد السياسات والقواعد وأفضل الممارسات والبرامج والأدوات الكفيلة بالنهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة.

٧٥- وإضافة إلى ذلك، ستواصل اليونيدو تعزيز تعاونها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى من أجل تقديم حلول التنمية الشاملة والقوية إلى الدول الأعضاء بغية تنفيذ واستعراض مكونات التصنيع من خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على الصعيد العالمي والإقليمي والقُطري.

جيم-٢-٣- إدارة الموارد البشرية

٧٦- تُعتبر الإدارة الفعالة للموارد البشرية من الأمور ذات الأهمية الرئيسية بالنسبة إلى أداء المنظمة. وسوف تواصل اليونيدو إدخال تحسينات نوعية على إدارتها للموارد البشرية. وستهدف هذه التحسينات، في جملة أمور، إلى ضمان التعزيز المؤسسي، وإدارة المعارف وحفظها، وتحقيق

التوازن في التمثيل الإقليمي والجنساني. وسوف تواصل برامج التعلُّم التابعة لليونيدو، التي تستند إلى سياسة تشجع على الارتقاء بالمهارات والتطوير المهني، تزويد الموظفين بالمعرفة اللازمة للاضطلاع بمهام الدعم البرنامجي الضرورية. ويجري فعليًّا تنفيذ التدريب الإلزامي مع منح شهادات في هذا المجال، وسوف يستمر تطويره بحيث يتسنى لجميع الموظفين المعنيين الحصول عليه. وسيستمر التشديد أيضاً على تحسين كفاءات الموظفين الفنية والإدارية بأن تُعرَض عليهم مجموعة واسعة من خيارات التدريب داخل المنظمة وخارجها. وستنفَّذ أيضاً خلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل تدابير لتيسير التطوير الوظيفي. وانطلاقاً من الخطوات الملموسة المتخذة بالفعل، ستظل النتائج الملموسة المحققة في مجال التوازن بين الجنسين على نطاق جميع برامج اليونيدو ومشاريعها تكتسي أهمية قصوى في التوجه الاستراتيجي والديموغرافيا المتغيرة في المنظمة. كما سيتواصل التأكيد على التواصل الدوري والفعَّال بين الموظفين والإدارة كوسيلة لتعزيز فعالية الإدارة.

جيم-٢-٤- إدارة العمليات الميدانية

٧٧- ستظل كفاءة شبكة مكاتب اليونيدو الميدانية وفعاليتها تكتسي أهمية أساسية من أجل تحسين أداء المنظمة وأثرها في تحقيق التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة وأهداف التنمية المستدامة. وسوف تتزايد أهمية ذلك بسبب أحكام أحدث القرارات المتخذة بشأن الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية،[١٤] الذي يدعو إلى اعتماد نهج يقوم على زيادة التكامل والاتساق على نطاق المنظومة لدعم تنفيذ أهداف التنمية المستدامة على الصعيد القُطري. وتندرج التعديلات التي أدخلت مؤخراً على هيكل المنظمة وعملياتها على الصعيد الميداني في إطار عملية تهدف إلى زيادة كفاءة المنظمة، بحيث تعيد، حسب الاقتضاء، تركيز برامجها وأنشطتها لتحقيق نتائج إنمائية على الصعيد القُطري، وتسهِّل تكامل أعمالها المنفَّذة في المقر وفي المكاتب الميدانية. وتكفل الشبكة الميدانية والبرامج الإقليمية الاتساق البرنامجي لخدمات اليونيدو على الصعيدين القُطري والإقليمي في سياق إطار برامجها، أي صوب تحقيق تنمية صناعية شاملة للجميع ومستدامة. وهي أيضاً تمكِّن اليونيدو من الاستجابة بفعالية للاحتياجات الإنمائية المحددة والمتمايزة للدول الأعضاء. ويُعتبر تمثيل اليونيدو الميداني عنصراً حاسماً من أجل تنفيذ إطارها البرنامجي وإقامة اتصالات وثيقة مع جميع الجهات المحلية صاحبة المصلحة. وتشمل هذه الجهات المنظمات الدولية، والمنظمات المانحة المحلية، والمنظمات الاقتصادية الإقليمية، وكيانات القطاع الخاص على الصعيدين القُطري والإقليمي. كما يروِّج تمثيل اليونيدو الميداني للمنظمة كشريك فعَّال من أجل التنمية.

٧٨- وسوف تواصل اليونيدو تعزيز قدراتها الميدانية بعد تنفيذ خطة عمل المنظمة بشأن السياسات الميدانية (IDB.44/7)، من خلال دعم مواصلة المواءمة بين الكيانات الميدانية على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية من حيث التكلفة. وسوف يشمل ذلك اعتماد نُهُج ترشيق الإدارة وزيادة عدد رؤساء المكاتب القُطرية من بين مواطني البلدان المعنية. وتشارك مكاتب اليونيدو الميدانية في

(١٤) A/RES/71/243.

الأنشطة التي تقام على المستوى القُطري، وتساهم فيها بهدف تعزيز الاتساق على نطاق منظومة الأمم المتحدة. وهي تجري حوارات مستمرة مع المنسقين المقيمين للأمم المتحدة ضمن إطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وتعزز المشاركة ضمن فريق الأمم المتحدة القُطري وآلية التنسيق الإقليمية. وفي جميع الأحوال، تروِّج مكاتب اليونيدو خدمات اليونيدو وولايتها، بما في ذلك الإسهام في آليات المتابعة والاستعراض الخاصة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

جيم-٢-٥- الإدارة العملياتية

٧٩- ستظل إدارة عمليات الدعم الداخلية لليونيدو على نحو يتسم بالكفاءة والفعالية تكتسي أهمية بالغة بالنسبة إلى المنظمة. وسوف تواصل خدمات المشتريات والدعم اللوجستي ضمان تحسُّن استجابة الخدمات ونوعيتها بتوفير الدعم المباشر الذي يتَّسم بالكفاءة والشفافية والفعالية من حيث التكلفة للاشتراء وإدارة سلسلة الإمداد والدعم اللوجستي لجوانب من عمل اليونيدو. وسوف تكون لخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصالات أهمية حاسمة في توفير الكفاءة والفعالية في تخطيط الموارد المؤسسية ونظم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وسوف تشمل خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وخدمات الاتصال إدارة البنى التحتية من أجل توفير مستوى رفيع من دعم الزبائن والتوافر والقدرة على الاتصال لجميع أصحاب المصلحة في المقر وفي الميدان، بما يشمل الدول الأعضاء والمانحين.

٨٠- وتمشياً مع أهداف الإدارة التي وضعتها المنظمة على صعيد كفاءة العمليات الداخلية وتحسين الشفافية وتحسين نتائج الرصد، سيتواصل إيلاء اهتمام خاص لإدخال تحسينات على نظام تخطيط الموارد المؤسسية. وتتجسد نتائج ملموسة في التحسين المستمر لمنصة البيانات المفتوحة، التي تشكل جزءاً من مبادرة الشفافية لليونيدو. وتسهم هذه النتائج إسهاماً كبيراً في إبراز برامج اليونيدو ومشاريعها، وكذلك في مكانة المنظمة بوصفها منظمة شفافة ونتائجية المنحى. وخلال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، سيتم التركيز بوجه خاص على تعزيز الوظائف والتكنولوجيات الخاصة بنظام تخطيط الموارد المؤسسية لمواصلة تحسين التخطيط الاستراتيجي والإبلاغ القائم على النتائج. وستُعطى هذه التحسيناتُ الأولويةَ على نحو منهجي لضمان إسهامها في الأولويات الإدارية للمنظمة.

جيم-٢-٦- الإدارة المالية

٨١- تمشياً مع استمرار السعي إلى تحقيق القيمة مقابل المال، ستواصل اليونيدو وضع استراتيجيات وتدابير مالية مناسبة من أجل تقديم دعم أفضل للتحولات الجذرية التي أقرتها أجهزة تقرير السياسات لديها. وسوف يتم تعزيز الرقابة الداخلية على العمليات المالية والمحاسبية في مقر المنظمة وفي الميدان. ومما سيسرِّع وتيرة ذلك زيادةُ التكامل بين آليات المحاسبة والإبلاغ والعمليات. وستتعزز استراتيجية اليونيدو العامة لإدارة المخاطر في فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

٨٢- وستواصل اليونيدو التأكيد على الحاجة إلى تحديد الموارد غير المستغلة بالقدر الكافي واستغلالها على النحو الأمثل. وستسعى لإيجاد مصادر تمويل مبتكرة ومتنوعة، مع الاستمرار في السعي إلى أن تصبح أكثر كفاءة. كما ستكثِّف المنظمة الدعوة إلى مناصرتها من أجل استمرار المساهمات أو زيادتها من مصادر ثنائية ومتعدِّدة الأطراف تقليدية ومستجدة، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف. وسوف يكتسي تنفيذ اتفاق التمويل الذي تم التوصل إليه مع المؤسسات المالية الدولية من أجل تحقيق الأولويات البرنامجية المشتركة على الصعيد القُطري أهمية كبيرة بالنسبة إلى المنظمة في فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

جيم-٢-٧- إدارة المعارف

٨٣- اليونيدو إحدى الوكالات التقنية المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. ومن هذا المنطلق، فإنَّ للإدارة الفعالة لمعارف المنظمة التقنية والعلمية والسياسية أهمية أساسية. ويؤكد الإطار البرنامجي هذا الجانب وضرورة مواصلة تحسين الآليات القائمة واستحداث آليات جديدة من أجل استخلاص المعارف والاحتفاظ بها ونقلها داخل المنظمة. وينطبق ذلك على تدفق المعلومات داخل الإدارات وفيما بينها، وبين المقر والشبكة الميدانية.

٨٤- وفي الوقت نفسه، يُعَدُّ توصيل معارف اليونيدو وما تتوصل إليه من نتائج على نحو أفضل إلى أصحاب المصلحة في المنظمة من أولويات هذا الإطار البرنامجي المتوسط الأجل، لأنَّ ذلك يمثل عنصراً حاسماً في العلاقة الفعالة مع الدول الأعضاء والشركاء وأصحاب المصلحة. ويتطلب التركيز على الشراكات وعلى زيادة الأثر الإنمائي لعمل اليونيدو اعتماد نهج منتظم لإدارة المعارف داخل المنظمة وخارجها، وهو ما سيتواصل السعي إليه أثناء تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

جيم-٣- الإطار المتكامل للنتائج والأداء

٨٥- سوف يتطلب الإدماج الكامل للإطار المتكامل للنتائج والأداء لليونيدو في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ ووضع أولوية استراتيجية جديدة والهدف الإداري تحديث بعض عناصر الإطار المتكامل للنتائج والأداء. وفي حين سيتم الإبقاء على الهيكل العام، سيتم وضع مؤشرات جديدة واختبارها والتعريف بها لتجسيد التغييرات في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل.

٨٦- وسوف يظل الإطار المتكامل للنتائج والأداء، الذي استُحدث في عام ٢٠١٦، قائماً على هيكل من مستويين يراعي: '١' نتائج التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة على المستوى العالمي والإقليمي والقُطري؛ '٢' أداء الإدارة المؤسسية لليونيدو. وامتثالاً للمقرَّر م ت ص-٤٤/م-١٠، سوف يتم الإبلاغ عن هذه النتائج المؤسسية على أساس فصلي عبر منصة البيانات المفتوحة وسنويًّا في التقرير السنوي. وسوف يتخذ الإبلاغ شكل سجل أداء مؤسسي، يستند جزء منه إلى البيانات المستخلَصة في نظام تخطيط الموارد المؤسسية، وجزؤه الآخر إلى المصادر الداخلية والخارجية الأخرى. والإطار المتكامل للنتائج والأداء أداة فعالة

تسمح لليونيدو بإبلاغ الدول الأعضاء بالنتائج على نحو أفضل وفي الوقت المناسب. وهو يتيح أيضاً عملية إبلاغ تتسم بالمزيد من الشمولية بشأن حالة التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة، استناداً إلى مجموعة مختارة من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة. وعلى العموم، فإنَّ الغرض من الإطار المتكامل الجديد للنتائج والأداء هو جعل اليونيدو شريكاً أكثر تركيزاً على النتائج وشفافية وكفاءة وموثوقية لدعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٨٧- والإطار المتكامل للنتائج والأداء هو إحدى ركائز نهج اليونيدو الخاص بالإدارة القائمة على النتائج. وقد استُحدث في الإطار البرنامجي المتوسط الأجل السابق كعنصر مكمِّل لأدوات الرصد والإبلاغ القائمة الأخرى، بما في ذلك التقرير السنوي والإبلاغ المالي والفني إلى الجهات المانحة للمشاريع وإلى شركاء المشاريع، والرصد على مستوى البرامج/المشاريع ضمن نظام تخطيط الموارد المؤسسية. وخلافاً للأدوات الأخرى، فإنَّ الإطار المتكامل للنتائج والأداء تطلُّعي، ويحدِّد بالأرقام الإنجازات المتوقَّعة للمنظمة في الأجل القصير والمتوسط والطويل.

٨٨- ويوضح الإطار المتكامل للنتائج والأداء الصورة بشأن المساهمة المتوقعة للمنظمة في النتائج الإنمائية العالمية، استناداً إلى إعلان ليما وأهداف التنمية المستدامة. وهو يبين أيضاً الإطار المؤسسي الطويل الأجل للنتائج لدى اليونيدو للاسترشاد به في تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل وما يرتبط به من برنامج وميزانيات وقياس الأداء المؤسسي، بما في ذلك الشفافية والكفاءة والفعالية الإدارية. وقد طُلب ذلك في وثيقة الإرشادات الاستراتيجية المقدَّمة من الفريق العامل غير الرسمي المعني بمستقبل اليونيدو، بما في ذلك برامجها ومواردها.

٨٩- وعلى وجه العموم، فإنَّ الإطار المتكامل للنتائج والأداء يجعل اليونيدو منظمةً وشريكاً نتائجي المنحى وشفافاً وكفؤاً وموثوقاً في فترة أهداف التنمية المستدامة. وهو يحدِّد نهجاً على مرحلتين بشأن رصد النتائج والإبلاغ عنها، كل منها مكوَّن من مستويين.

الشق الأول: النتائج الإنمائية، وهو يرصد التقدُّم المحرز في تحقيق التصنيع الشامل للجميع والمستدام، ويتألف مما يلي:

- نتائج التنمية العالمية (المستوى الأول): يجسد هذا المستوى من مستويات إطار النتائج سياق التنمية الصناعية الذي تعمل فيه المنظمة، كما حددته المؤشرات ذات الصلة بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة في قاعدة البيانات العالمية لأهداف التنمية المستدامة. وفي حين لا يمكن عزو التغيرات الملاحَظة في سياق التنمية العالمية إلى اليونيدو مباشرة لأنَّ هذه التغيرات هي نتيجة لجهود جماعية، فإنَّ هذا المستوى يرصد أهمية استراتيجية اليونيدو والتقدُّم المحرز في مجال التنمية وفقاً لمؤشرات أهداف التنمية المستدامة ذات الصلة بالصناعة. ولذا فإنَّ هذا المستوى لا يهدف إلى تقييم أداء المنظمة، بل مواءمة أهدافها الاستراتيجية مع المشهد الإنمائي العالمي.
- النتائج القُطرية المحققة بدعم من اليونيدو (المستوى الثاني): يجسِّد هذا المستوى النتائج الإنمائية التي تبلِّغ عنها البلدان المستفيدة من اليونيدو بدعم من برامج المنظمة ومشاريعها الرامية إلى النهوض بالتنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة. ويُتوخى

وضع مجموعة من المؤشرات الشاملة ضمن الإطار، تقيس النتائج ضمن كل أولوية استراتيجية، وكذلك النتائج الإنمائية الأعم. وتشارك المنظمة مشاركة كاملة في وضع واختبار المؤشرات التي تمثل مساهمة اليونيدو في التنمية الصناعية الشاملة للجميع والمستدامة تمثيلاً جيداً. ويشمل ذلك البيانات الموثوقة عن الوظائف، والتخفيضات في انبعاثات ثاني أكسيد الكربون، والتغيرات في أطر السياسات، وغير ذلك من النتائج المماثلة المحقَّقة بدعم من اليونيدو.

الشق الثاني: أداء المنظمة، وهو يركز على أداء اليونيدو، ويتألف مما يلي:

- فعالية إدارة البرامج (المستوى الثالث): يتعقَّب هذا المستوى أداء اليونيدو من حيث إدارة برامجها ومشاريعها، ولا سيما فيما يتعلق بنوعية برامجها ومشاريعها عند البدء وأثناء التنفيذ وعند الإنجاز، بما في ذلك النتائج والآثار على مستوى المشاريع/البرامج. كما يتتبع مدى تعميم المنظمة أولوياتها بشأن مسائل مراعاة المنظور الجنساني وبناء الشراكات وإدارة المعارف وغير ذلك من القضايا الجامعة ذات الصلة. وسوف يستكشف وضع المؤشرات في هذا الإطار إمكانية إظهار عملية زيادة التكامل على نطاق المهام وتوسيع نطاق المشاريع والبرامج.
- الفعالية والتحديث التنظيميان (المستوى الرابع): يقيِّم هذا المستوى التقدُّم المحرز في مجالات مهمة من قدرات اليونيدو التنظيمية على إدارة عملياتها الداخلية بفعالية، بما في ذلك تعبئة وإدارة الموارد، وإدارة الموارد البشرية، والكفاءة الإدارية.

٩٠- وتجسِّد النتائج في إطار المستوى الثاني الأولويات الاستراتيجية الموضوعة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١. ويرتبط الإطار المتكامل للنتائج والأداء ارتباطاً مباشراً بكل مستوى من مستويات الإطار البرنامجي المتوسط الأجل: فهو يصف توقعات النتائج الشاملة والأداء الشامل خلال فترة تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وهو يتيح إطاراً زمنيًّا أطول أجلاً لتخطيط ورصد النتائج من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة من خلال وضع خط أساس متجدد لجميع وثائق الاستراتيجية التشريعية لليونيدو. كما ييسِّر مواءمة نُهُج وأطر اليونيدو الاستراتيجية مع وثائق التخطيط على نطاق منظومة الأمم المتحدة، بما في ذلك الاستعراض الشامل الذي يجري كل أربع سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة من أجل التنمية، الذي اعتمدته الجمعية العامة. وبذلك، فهو يشكل إطاراً حديثاً للمساءلة والشفافية لليونيدو يربط كل جزء من أجزاء المنظمة بخطة التنمية الأوسع نطاقاً.

٩١- ومنذ استحداث الإطار المتكامل للنتائج والأداء، نُقِّحت مجموعة المؤشرات الأساسية المقترَحة على جميع المستويات الأربعة، وجرى صقلها باستمرار. كما وُضع خط الأساس والأهداف لهذه المؤشرات، وسيجري رصدها طوال فترة الإطار البرنامجي المتوسط الأجل. وتُنشر نتائج هذه العملية دوريًّا في سجل للأداء المؤسسي.

دال- الإطار الميزني

٩٢- سيتطلب تنفيذ الإطار البرنامجي المتوسط الأجل للفترة ٢٠١٨-٢٠٢١ إتاحة الموارد الكافية في إطار الميزانيتين العادية والعملياتية، ومن خلال التبرعات.

٩٣- ففيما يخص فترة السنتين الأولى من فترة التخطيط ٢٠١٨-٢٠١٩، تستند الميزانية التي اقترحها المدير العام إلى ميزانية عادية صافية مقدارها ١٣٧ مليون يورو (PBC.33/5-IDB.45/5). وقُدِّرت الأنشطة المموَّلة من الموارد الخارجة عن الميزانية بمبلغ ٣٤٤,٣ مليون يورو كمساهمة مباشرة في خدمات التعاون التقني، و٣٥,٨ مليون يورو لأنشطة دعم التعاون التقني.

٩٤- ويتطلب تعزيز ولاية المنظمة وتنفيذ الإطار المواضيعي الوارد في هذه الوثيقة أساساً ماليًّا مستقرًّا وموارد إضافية تفوق مستويات الميزانية المقترحة الحالية. ويُتوقع استمرار النمو الإيجابي في التبرعات، ومع ذلك لعل الدول الأعضاء تودُّ أن تتوخى نموًّا معتدلاً أيضاً في إطار الميزانية العادية لفترة السنتين الثانية من فترة التخطيط، أي الفترة ٢٠٢٠-٢٠٢١، لتمكين اليونيدو من مواجهة الزيادة في الطلب على خدماتها في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

هاء- الإجراء المطلوب من المجلس اتخاذه

٩٥- لعلَّ المجلس يودُّ أن يحيط علماً بالمعلومات الواردة في هذه الوثيقة.